الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:...../2018

رقم التسجيل:.....

التجنيس الفرنسي في الجزائر وموقف الجزائريين منه

(1862-1937م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة : تاريخ

تخصص:تاريخ الجزائر حديث ومعاصر

إعداد الطالبة :

-رملي سمية

إشراف الدكتور:

- قاصري محمد السعيد

السنة الجامعية :2018/2017

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تتحقق الغايات والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أشكر الله رب السماء ومنزل الداء والدواء ومفرج الهموم ومزيل الهموم وهادينا إلى دروب المعارف والعلوم

أشكر الله عزوجل على إنارة سبيلنا وحله عقدة لساننا فشكر يا خالقي على أن هديتني إلى هذا العمل البسيط والمتواضع وشكرا إلى كل من سخرتهم لمساعدتي وتوجيهي في هذا العمل فكل الاحترام وكل التقدير لهم فمن واجبي رد الفضل لأصحابه بعد الله عزوجل

وأتقدم بأجمل العبارات والشكر لأستاذي الفاضل المشرف "قاصري محمد السعيد" لما بذله من جهد في إنجاز هذه المذكرة بتشجيعاته وتوجيهاته فله مني على ذلك عظيم الشكر والاحترام وبارك الله فيه إن شاء الله كما أتقدم بالشكر المسبق والامتنان لأعضاء اللجنة المشرفة على مناقشة هذه المذكرة

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

إهداء

يا إلاه لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من يملك قلبا برحمته رعاني وجه تبسم إذا رآني نبع جميل قد سقاني
إلى من أحمل أسمه بكل افتخار إلى سندي الأول في الحياة أبي العزيز "جمال"
أدام الله له الصحة والعافية
إلى من قرن الله عزوجل اسمه باسمها من فوق سبع طباق وأوصى ببرها من سابع سماء ووضع أعز ما نطلب تحت قديمها
إلى القلب الكبير الذي احتواني بكل صدق إلى جوهرة حياتي أمي الغالية "فطيمة خليفي"
إلى ألمع ذرة تحترق لها العيون إلى الذين طكانوا بسمتا في فؤادي ونجوما في سمائي
إلى النور الذي يدخل قلبي فيشرح صدري إلى مورد الأنس والسعادة إلى من يترقرق في صدري حبهم "إخوتي"
"حسام الدين – باسم – وليد والغالية شيماء"
إلى جدتي العزيزة وإلى أعز الخالات "يمينة –حبيبة– أم فرح (وحيدة)"
وإلى " سعدية – رزيقة " رحمهم الله
وإلى أخوالي "أحمد –سعيد –عمار – علي "وإلى جميع أبنائهم وزوجاتهم
وإلى عمتي "نجوى"
إلى جميع زميلاتي "سلمى – كريمة – أحلام – هدى – نادية – لامية– أميرة– حليمة– أسماء – زهرة– عقيلة – نورة"
وإلى كل أساتذتي الكرام عبر كل الأطوار من الابتدائي حتى الجامعة
إلى كل من ساندني ووقف بجانبي إلى كل من سقط من قلمي سهوا أهدي باكورة عملي هذا

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	أ
المدخل	
أ –الأساليب القمعية اتجاه المسلمين .	07
ب– استهداف الهوية الجزائرية .	08
الفصل الأول: التجنيس النشأة والتطور (المراحل)	
المبحث الأول : مفهوم التجنيس	14
المبحث الثاني : مفهوم الجنسية وأنواعها	16
المبحث الثالث : طرق التجنيس الفرنسي	18
المبحث الرابع : المراحل التي مرة بها التجنيس الفرنسي في الجزائر	20
خلاصة	36
الفصل الثاني : مواقف تيارات الحركة الوطنية من التجنيس	
تمهيد: موقف الجزائريين	38
المبحث الأول: النخبة الجزائرية الإدماجية	39
لمبحث الثاني : موقف كتلة المحافظين .	49
المبحث الثالث : موقف فيدرالية المنتخبين المسلمين	50
المبحث الرابع : موقف نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب	53
المبحث الخامس :موقف جمعية العلماء المسلمين و الحزب الشيوعي الجزائري	56
خلاصة	62
خاتمة	64
قائمة المصادر والمراجع	
ملاحق	

فهرس المحتويات

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
أبل فيري	28
ابن حمودة	45
ابن دريد	14
أحمد بن بريهمات	42
أحمد بوضربة	42
أحمد توفيق المدني	60-51
أدولف كريميو	28-27-26-25
إساك	24
اسماعيل حامد	41-40
الأصمعي	14
ألم تشوتان	11
الأمير خالد	64-48-47-46
بلقاسم بن التهامي	42
بوانكاري	39
توماس (اسماعيل)	21
جورج كليمنصو	54-52-30-29-28
جول فيري	24
جونار	32
ربيع الزناتي	67-52-44
روبير غوتي	32
سعيد فاسي	52-44-43
شارل أندري جوليان	32
شرم	11

شريف بن حبيلس	67-40
صالح بن جلول	55-53-52
طيب العقبي	60
الطيب مرسلي	42-41
عبد الحليم بن سماية	50
عبد الحميد بن باديس	67-61-60-59-17-16
عبد القادر المجاوي	50
علي بوضربة	42
فرحات عباس	55-54-53-52
فرناند غريغوار	28
كومباس	24
لويس فويو	18
ليساني	32
لينغ	28
ليون بلوم	36
ماكماهون	27-25-21
محمد بن رحال	49-48
محمد صوالح	47-44
مصالي الحاج	57-56-55
موتي	40
موريس فيوليت	62-57-56-53-37-36-35-34-33
المولود بن موهوب	50
نابليون الثالث	26-22-21-20-11

فهرس الأماكن

المكان	الصفحة
تونس	61-55
الجزائر	29-25-11
العاصمة	51
القبائل	51
قسنطينة	51-29
المغرب	61-55
وهران	29-11
فرنسا	18-17-12-11-10-08-07- 28-25-24-22-21-20-19- .35-33-32-30-29
افريقيا	58-55-53-43-41
بروكسل	54

قائمة المختصرات

المعنى	الرمز
جزء	ج
نشر وتوزيع	ن.ت
طباعة نشر وتوزيع	ط.ن.ت
صفحة	ص
صفحات	ص ص
طبعة	ط
وطنية اتصال نشر إشهار	و إ ن إ
فنون مطبعية	ف.م
دون مكان	د.م
دون تاريخ	د.ت
ترجمة	تر

مقدمة

وقعت الجزائر تحت سلطة الاحتلال الفرنسي، بعد حملة انتهت بتوقيع معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830 بين الداي حسين وبين الفرنسيين تعهدت فيها فرنسا بحماية هذا الشعب وحماية أرضه ودينه وكل مقوماته لكنها مارست احتلالا استيطانيا، صليبيا هادفة من وراءه لتحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية فإلى جانب تعرض الجزائريين لعمليات السلب ونهب أراضيهم تعرضوا أيضا إلى محاولات طمس لهويتهم العربية الإسلامية، فلجأت إلى هدم كل المؤسسات الدينية والثقافية لتجهيل هذا الشعب والقضاء على كل ما هو مرتبط بشخصيته، وتجسد ذلك أيضا في بعض القوانين ولعل أخطرها قانون التجنيس وأبرزه قانون سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865 الذي منح بعض الجزائريين الجنسية الفرنسية وبعض الحقوق السياسية. واتجهت سياسة التجنيس نحو محاربة الدين والهوية الوطنية وتحويل الجزائريين إلى رعايا فرنسيين.

نتج عن هذه الوضعية ظهور نخبة مثقفة والتي كانت بمثابة الناطق الرسمي باسم الشعب لكن هذا القانون (التجنيس) أحدث انقساما في أوساطهم واختلاف في توجهاتهم بين نخبة محافظة ونخبة مفرنسة، كما ظهرت بعض الأحزاب السياسية والتي على الرغم من اختلاف مشاربها الفكرية، لكن جمعتهم غايات مشتركة وهي الحفاظ على المقومات الإسلامية العربية للجزائريين، هذا ما سنناقشه في موضوعنا "قانون التجنيس الفرنسي في الجزائر وموقف الجزائريين منه 1862-1937).

الهدف من الدراسة :

هو إبراز حقيقة الاستعمار الفرنسي من خلال سياسته التي باشرها ضد الجزائريين والتي جسدها في قوانين التجنيس .

دوافع اختيار الموضوع :

ومن العوامل التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية :

1) الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع وإبراز ما يخفي وراءه من حقائق وغايات استعمارية.
2) محاولة التعمق أكثر في دراسة هذا القانون عبر مراحله التي سار عليها (خلال القرن 19 وبدايات القرن 20).
3) إظهار أهم النقاط التي مسها هذا القانون.
4) معرفة وجهات النظر المختلفة التي نشأت حول هذا الموضوع.

الإشكالية :

ما هي طبيعة المشكلة التي يعالجها قوانين التجنيس الم منوح للجزائريين ؟ وكيف كانت ردود الفعل على صدور مثل هذا القوانين ؟ وهل كانت كلها تصب في توجه مشترك أم كانت هناك اختلافات فكرية ؟

وهي إشكالية تطرح العديد من التساؤلات الفرعية :

ما المفهوم الذي يؤديه قانون التجنيس وما هي أهم المحطات التي سار عليها في منح الجنسية الفرنسية.

كيف كانت ردود فعل تيارات الحركة الوطنية عليه وهل استطاعت فرنسا تحقيق نواياه ا الحقيقية من وراء هذهالقوانين ؟

وما مدى تقبل الجزائريين لمثل هذهالقوانين ؟

المنهج المتبع :

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي والوصفي وذلك من خلال وصف واستعراض الأحداث والحقائق التاريخية في مختلف مراحلها ومحطاتها من 1862-1937.

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي الذي ساعد الباحث في تحليل الأحداث وتفسيرها وبالتالي الوصول إلى النتائج.

الخطة المتبعة :

نظرا للمادة العلمية المتحصل عليها والتي دفعت بنا إلى تقسيم بحثنا هذا إلى مقدمة، مدخل وفصلين وخاتمة.

تناولنا في المدخل بعض السياسات الفرنسية التي حاولت بها القضاء على الكيان الجزائري 1830-1862.

أما في ما يخص الفصل الأول المعنون بالتجنيس النشأة - التطور (المراحل) واندرج تحته أربعة مباحث عنونا المبحث الأول بمفهوم التجنيس أما المبحث الثاني مفهوم الجنسية وأنواعها والمبحث الثالث تحت عنوان طرق التجنيس أما المبحث الرابع المراحل التي مر بها التجنيس ابتداء من قانون سيناتوس كونسلت 1865 (التعرف به خصائصه وبعض من قراراته).

وتضمن قانون تجنيس اليهود بالإضافة إلى إصلاحات 1919 لتختم الفصل الأول بمشروع بلوم فيوليت 1936 الذي تحدث عن التجنيس والشروط المطلوبة لذلك.

أما الفصل الثاني تحت عنوان موقف الجزائريين من التجنيس تناولنا فيه الانقسامات التي حدثت في أوساط النخبة بين دعاة الإدماج، دعاة المساواة إضافة إلى موقف الكتلة المحافظة وبعض مواقف الأحزاب السياسية الأخرى.

لنختم هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها كما أوردنا بعض الملاحق التوضيحية وفهرس الموضوع

وقد اعتمدنا في بحثنا على عدة مصادر ومراجع من بينها :

1 محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم والذي اعتمدناه في ذكر بعض السياسات القمعية الإبادية اتجاه الجزائريين.

2 نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر تطرقنا من خلاله إلى بعض السياسيات الفرنسية ضد المقومات الإسلامية.

3 -رابح تركي ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر اعتمدنا عليه في ذكر بعض السياسات الفرنسية التجهيلية وفي مفهوم التجنيس إضافة إلى مواقف جمعية المسلمين الجزائريين.

4 محفوظ قداش، جزائر الجزائريين استخدمناه في الحديث عن التعريف بقانون سيناتوس كونسلت إضافة إلى خصائص الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية.

5 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6. والذي أفادنا ببعض الإحصاءات فيما تعلق بالمتجنسين وبعض مواقف النخبة المفرنسة (الإدماجية).

6 عبد الحميد زوز و، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج 1، اعتمدنا عليه في ذكر إصلاحات 4 فيفري 1919.

7 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2. استخدمناه في الشروط التي وضعتها فرنسا لنيل الجنسية وبعض الإصلاحات المتعلقة بالجنسية إضافة إلى موقف كتلة المحافظين.

8 علي مراد، الحركة الإصلاحية في الجزائر تطرقنا من خلاله إلى ذكر تفاصيل مشروع بلوم فيوليت.

9 – الجيلالي صاري محفوظ قداش، ذكر موقف المعلمين الأهالي إضافة إلى موقف فرحات عباس.

10 –محفوظ قداش، محمد قنانش ذكر موقف حزب الشعب الجزائري.

11 –محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ج 1 تطرقنا من خلاله إلى بعض مواقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ومن أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع :

1 عايدة حباطي، التجنس وموقف الجزائريين منه ،(1919–1939م)، رسالة ماجستير اعتمدت عليها في إعطاء مفهوم واضح للجنسية والمسار الذي سارت عليه لدراسة هذا الموضوع .

2 عائشة بن زيدون ، أمينة زاوي ، مشاريع تجنيس وموقف الجزائريين منها،(1865–1947م)،رسالة ماستر تناولت التجنيس واعتبرته من المشاريع الفرنسية للقضاء على الهوية الجزائرية ، من خلال أول قانون سيناتوس كونسلت.

ومن الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا الموضوع نذكر :

– امتداد الفترة الزمنية من 1865إلى 1937 وهذا يستدعي ضرورة تتبع المراحل التي مر بها التجنيس طيلة هذه الفترة مع ذكر بعض التعديلات التي صاحبت هذه الفترة وهذا خلق لي بعض الصعوبات.

– ظهور العديد من المواقف من التجنيس، استلزم الأمر الاكتفاء بذكر بعض المواقف.

– صعوبة الترجمة للكتب الأجنبية.

مدخل

أ - الأساليب القمعية اتجاه المسلمين .

ب- استهداف الهوية الجزائرية .

دخلت الجزائر تحت طائلة الحكم الفرنسي 1830 وأصبحت عرضة لسياستها الهمجية لاسيما بعد صدور الأمر الملكي الذي يقضي إلحاق الجزائر بفرنسا 22 جويلية 1834 [1] ودستور 1848 الذي يجعلها جزء لا يتجزأ منها فاستعملت كل الوسائل المشروعة والغير مشروعة للقضاء على الشعب الجزائري وعلى هويته التي يعتز بها لضمان ا نصهار المسلمين في الحضارة الفرنسية لذلك لجأت إلى بعض الأساليب الوحشية[2] ضد سكان الجزائر.

أ - الأساليب القمعية اتجاه المسلمين :

1 - عمليات الإبادة:

مارست فرنسا في حق الجزائريين أبشع أنواع الاضطهاد والحرمان كتدمير الديار وتخريب البلاد ونشر الرعب والخوف في أوساط المدنيين [3] وتتحدث المصادر التاريخية عن الانخفاض الملحوظ في عدد السكان بسبب المجازر التي ارتكبت في حقه وذلك نتاج لعمليات الإبادة التي تبناها الجنرالات الذين تعاقبوا على قيادة الجيش في الجزائر، ويمكن التوصل أن الاحتلال أباد ما يزيد عن نصف الشعب [4] معظمهم كانوا من سكان الأرياف الذين أرهقتهم المجاعات والأوبئة وأعمال التخريب والتشريد[5]

أوضحت لجنة التحقيق البرلمانية سنة 1833 جل الأعمال الممارسة من خلال هذا التصريح (اللجنة) "لقد اعتدينا على حرمات المساجد والمقابر والمنازل والأماكن

---

[1] سعيد بن عبد الله، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج1، مؤسسة نيسو.ن.ت، الجزائر، 2011، ص 185.

[2] إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على الثورة (1956-1958)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، 2009، ص 113.

[3] محمد صالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، ط.ن.ت، الجزائر، 2005، ص 53.

[4] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص ص 16، 17.

[5] عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1914) دراسة في أساليب السياسة الإدارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 16.

المقدسة عند المسلمين لقد قتلنا رجالا يحملون رخص المرور التي أعطيناها لهم... لقد أبدنا قبائل بأكملها تبين بعدها أنها بريئة..." لتتحول الجزائر إلى مسرح لهم وللوافدين معهم[1].

رأت فرنسا في سياسة القمع أنجح وسيلة للقضاء على روح المقاومة ولتضمن عدم حدوث أي انتفاضات ضدها.

2- النفي والإبعاد :

كان النفي أسلوب من الأساليب التي استعملتها فرنسا ضد الجزائريين سواء داخل البلد أو خارجه، وهي سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر الخطرة ذات النفوذ وسياسة ممنهجة لإثارة الرعب والخوف في نفوس الأهالي.

3- الاعتقال والسجن :

من الأدوات التي لجأت إليها الإدارة الفرنسية ليس فقط مع قادة الثورة وإنما كل من يقوم بخرق القوانين الفرنسية[2]

ب- استهداف الهوية الجزائرية :

عملت فرنسا على مهاجمة الجزائريين من جانب آخر وذلك من خلال إبعادهم عن دينهم ولغتهم وثقافتهم.

1 انتهاك حرمة الدين الإسلامي :

أدركت فرنسا منذ أن وطئت قدمها أرض الجزائر أن الدين هو الركيزة الأساسية لهذا الشعب، فعملت على القضاء عليه تمهيدا للقضاء على الشخصية الجزائرية [3] مخالفة بذلك المعاهدة التي وقعتها مع الداي حسين 1830 والتي كان الدين واحدا من شروطها

[1] محمد صالح الصديق، المرجع السابق، ص ص 55-72-73.

[2] عثمان زقب، المرجع السابق، ص ص 16، 33، 40.

[3] نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والاسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص 35.

من خلال "أن تطلق الحرية التامة للدين الإسلامي وللجوامع الأهلية..." لتظهر حقدها الصليبي للإسلام والمسلمين فلجأت إلى التنكيل بمؤسساته[1].

2 - **المساجد** : لم تكن المساجد مراكز للعبادة فقط بل بمثابة معاهد تعليمية وتثقيفية لتربية الأجيال فاستهدفتها فرنسا من خلال تحويلها إلى ثكنات عسكرية[2] والى كنائس مثل جامع كتشاوة الذي حول إلى كاتدرائية الجزائر[3].

وآل مصير بعض المساجد إلى الهدم بحجة الصالح العام وتعويضها بالسجون والمستشفيات،[4] كما لم تسلم المدارس الملحقة بها من الهدم الذي طالها هي الأخرى.

3 **الزوايا** :

واجهت نفس المصير باعتبارها مؤسسة من المؤسسات الدينية التعليمية ومأوى للغرباء [5] فعملت الإدارة على الحد من نشاطها الديني والثقافي وفرضت عليها رقابة شديدة، في حين أغلقت العديد منها أو تعرضت لعمليات الهدم باعتبار هذه المؤسسات هي العائق الأكبر في وجه السيطرة الفرنسية[6].

4 **الاستحواذ على الأوقاف** :

إيرادات الوقف كانت بمثابة الدعم الأكبر لهذه المؤسسات وللحياة الثقافية والاجتماعية للجزائريين، فأصدرت فرنسا أمرا في 8 سبتمبر 1830 يقضي بالاستيلاء على الأوقاف

[1] محمد صالح الصديق، المرجع السابق، ص 53.

[2] نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص 34.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 82.

[4] عثمان زقب، المرجع السابق، ص 279.

[5] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 85.

[6] محمد بن شوش، التعليم في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830-1870) رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص 40.

الإسلامية وإعطاء نفسها الحق الكامل في التصرف فيها سواء بالبيع أو التأجير [1] ، كما أصدرت في 30 أكتوبر 1858 مرسوم يقضي بضرورة انتقال الأوقاف من المسلمين إلى اليهود[2].

ولتستكمل فرنسا مخططاتها للقضاء على الدين الإسلامي فتحت المجال للمبشرين لإنجاز هذه المهمة الاستعمارية، وهذا ما نلمسه في التصريح الذي أدلى به النائب الفرنسي فرناند نجران "أن *المبشر يعمل من أجل ازدهار الفكرة الاستعمارية للبلاد التي ينصرها" فلجأ هؤلاء (المبشرون) إلى استعمال كل الوسائل لجذب السكان إليهم مثل التعليم والتطبيب بالإضافة إلى أعمال خيرية أخرى وكان الغرض من وراء ذلك هو تحويل الجزائريين إلى أفراد مسيحيين[3].

والتركيز الأكبر كان على التعليم كوسيلة لنشر مبادئ المسيحية والقضاء على الدين الإسلامي واللغة العربية، ولتكوين نخبة موالية لفرنسا وساهم التعليم التبشيري في نشر لغة وثقافة المستعمر[4].

5 تهميش اللغة العربية : تعتبر اللغة الرسمية ومكون من مكونات الشخصية الجزائرية، لذلك عملت الإدارة على إحلال اللغة الفرنسية محلها وهذا لا يتأتى إلا من خلال فرنسة

---

[1] رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، المؤسسة الوطنية إ.ن.إ، الجزائر 2008، ص 66.

[2] محمد بن شوش ، المرجع السابق، ص 43.

*التنصير : محاولة نشر الديانة المسيحية عند الشعوب البدائية والعمل على تنصيرها والقضاء على الأديان الأخرى (ينظر خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871، طبع المؤسسة الوطنية .ف.م، الجزائر 2013، ص 9.)

[3] خديجة بقطاش، المرجع نفسه، ص 10،11.

[4] محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1904)، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص ص 66، 67.

التعليم ولاسيما التعليم الذي يقوم به الأهالي لنشر اللغة العربية ووجهت ضرباتها نحو كل النوادي والمعاهد العربية[1].

ولإضفاء طابع الشرعية على أعمالها أصدر الوزير السيد "ألم شوتان" مرسوما يقضي بتجريم اللغة العربية باعتبارها لغة أجنبية لتجهيل المسلمين [2] ولضمان نجاح مهمتها قامت بـ :

1)إحلال إدارة جديدة محل الإدارة الجزائرية وكانت اللغة الفرنسية هي لغة التعامل في كل المعاملات السياسية والإدارية والعسكرية.

2)تحويل أسماء الشوارع من أسماء عربية إلى أسماء فرنسية مثل الجزائر التي أصبح يطلق عليها ألجي ووهران"أوران".

3)جعلت التعليم في جميع المدارس والمعاهد العلمية يتم باللغة الفرنسية وجعل اللغة العربية في الدرجة الثانية [3] وأسست لأجل ذلك المدارس العربية الفرنسية، لكن هذه المدارس لم تحظى بشعبية لتخوف الجزائريين من تأثرهم في هويتهم وعقيدتهم، صرح وزير الحربية في باريس الجنرال شرام في 6 أوت 1850 "بأنه يتعين على فرنسا القيام برسالتها الحضارية، بإرساء قواعد التعليم الفرنسي في الجزائر"[4]

[1] نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص 35.

[2] محمد صالح الصديق، المرجع السابق، ص ص 74، 75.

[3] رابح تركي، المرجع السابق، ص 231.

[4] عثمان زقب، المرجع السابق، ص ص 349،350.

6 الثقافة العربية الإسلامية :

كانت الحاجز الذي يقف أمام فرنسا وأعمالها الرامية إلى قمع الهوية الإسلامية [1] والانتماء العربي الإسلامي، فحبذت فرنسا كل الوسائل لقطع هذه الصلة ولتنشأ أجيال فاقدة لروح الانتماء، ولتروج لفكرة أن الجزائر ذات أصول رومانية في الماضي.[2]

ما نتوصل إليه في الأخير وكخلاصة لهذه العمليات الإبادية نقول أ ن، دستور 1848 جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا لكنه لم يجعل الجزائريين مواطنين فرنسيين لهم كل الحقوق[3] بل عاملتهم معاملة العبد الذي لا حاضر له ولا مستقبل، ومع مجيء وتولي نابليون الثالث الحكم وخلال زيارة قام بها إلى أرض الجزائر سنة 1860 شاهد المعاناة التي يعيشها الأهالي ورأى بأن المسألة خرجت عن المسار المسطر له، وأعلن بشأن ذلك "أن الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة وإنما مملكة عربية" محاولا إصلاح الأوضاع ولإرضاء بعض النخب من المسلمين أصدر قانونه المعروف بقانون سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865 الذي يمنح المواطنة الفرنسية للجزائريين ولكن بشروط فما هي [4] ؟ هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأول التجنيس الفرنسي ومراحل تطوره.

---

[1] أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة ط.ن، الجزائر، 2007، ص ص 38، 44.

[2] سماعيلي زوليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر (من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال)، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص 380.

[3] زبير سيف الإسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الوطنية للطباعة، (د.م)، 1988، ص ص 127،128.

[4] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة ن.ت، الجزائر، 2008، ص ص 128،129.

الفصل الأول: التجنيس نشأته تطوره (مراحل)

المبحث الأول : مفهوم التجنيس

المبحث الثاني : مفهوم الجنسية وأنواعها

المبحث الثالث : طرق التجنيس الفرنسي

المبحث الرابع : المراحل التي مر بها التجنيس الفرنسي

خلاصة

تفطن الفرنسيون بعد دراسة طويلة للمجتمع الجزائري أن أفضل جانب لمواجهة هذا الأخير هو الجانب الديني فهو عامل وحدته وتماسكه لذلك عمل الفرنسيون على تفتيت ذلك العامل بكل القوانين والمقررات الاستثنائية التي كانت متشبعة بروح صليبية وكان أخطر هذه القوانين قوانين التجنيس[1].

المبحث الأول : مفهوم التجنيس

أ –لغة :

الجنس بالكسر أعم من النوع وهو ضرب من الشيء فالإبل جنس من البهائم.

ج أجناس وجنوس والجنيس : العريق في جنسه، والمجانس بمعنى المشاكل وجنست الرطبة : بمعنى نضج كلها، والتجنيس تفعيل من الجنس وقول الجوهري عن ابن دريد أن الأصمعي كان يقول الجنس–المجانسة من لغات العامة غلط لأن الأصمعي واضع كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب [2] وتجنيس تجنسا (ج.ن.س) بالجنسية الفلانية انتسب إليها[3].

ب –اصطلاحا :

تدل كلمة تجنيس –Naturalisation حسب عبد الوهاب الكيالي في موسوعة السياسة على مجموعة من الإجراءات والقوانين التي يكتسب بموجبها الفرد جنسية غير جنسيته الأصلية لكن هناك شروط ينبغي مراعاتها والالتزام بها مثل سنوات الإقامة في البلد الذي يسعى للحصول على جنسيتها[4] وتتطلب مدة معينة لحصول ذلك، وتأخذ أيضا

---

[1] أبو القاسمسعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005، ص ص16، 19.

[2] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة ط.ن.ت، لبنان، 2005، ص 537.

[3] جبران مسعود، الرائد (معجم لغوي عصري)، ط7، دار العلم للملايين، لبنان، 1992، ص 196.

[4] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، (دت)، ص 690.

مفهوم اندماج الشخص سياسيا في المجتمع غير مجتمعه الأصلي وتصبح تربطه علاقة قانونية بالدولة التي أصبح منظما لها وتحت حمايتها مقابل الطاعة والولاء للدولة المنتمي إليها[1].

ومن أجل حصول ذلك فتحت فرنسا الأبواب وقام ت بإغراء الجزائريين لتضمن تأييدهم لكن في مقابل ذلك قيدتها بشرط تعجيزي، وهو تخلي الأهلي عن القوانين الإسلامية التي تحكمه وبالتالي ارتداده عن مله ودين شعبه [2] ذلك لأن هذه القوانين تتعارض مع قوانين البلد الذي أصبح مواطنا فيه والانطواء تحت طائلة القوانين المدنية والسياسية لهذا البلد [3] والتجنيس يترتب عنه التنازل عن أهم المقومات التي منها (اللغة، التقاليد، التاريخ) وبالتالي التحلي بأخلاق ولغة جديدة[4].

[1] أحمد مريوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة ط.ن.ت، الجزائر، 2006، ص 305.

[2] محمد الميلي، الشيخ مبارك الميلي (حياته العلمية ونضاله الوطني)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص 65.

[3] جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830–1914)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.م)، 2016، ص 269.

[4] تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 438.

قبل التطرق إلى مراحل التجنيس ارتأينا ان نعطي بعض المفاهيم فيما تعلق بالجنسية

المبحث الثاني : مفهوم الجنسية وأنواعها

عملت فرنسا بكل الوسائل لإذابة الجنسية الجزائرية وتحويلها إلى جنسية فرنسية بحتة فما الدلالة والمفهوم التي تأخذها الجنسية ؟

أ –المفهوم :

الجنسية : الصفة التي تلحق بالشخص من جهة انتسابه لشعب أو أمة مثل فلان عربي [1].

وهي أيضا مجموع القواعد التي تحدد ارتباط شخص بدولة معينة وتعتبر الجنسية في مفهومها العام فكرة قانونية وسياسية ينتمي الفرد بمقتضاها إلى دولة معينة[2].

– وهي أيضا رابطة قانونية سياسية تؤدي إلى اندماج الفرد في العنصر السكاني بوصفه من العناصر المكونة للدولة[3].

ب –أنواع الجنسية :

ميز العلامة عبد الحميد بن باديس بين نوعين من الجنسية فهناك الجنسية القومية والجنسية السياسية.

1) الجنسية القومية :

هي مجموع تلك المقومات التي تميز الشعوب وهذه المقومات هي اللغة التي يعرب بها ويتأدب بآدابها والعقيدة التي يبني حياته على أساسها.

فلكل شعب عقيدته التي يتمسك ويؤمن بها والذكريات التاريخية التي تعتبر منظار

---

[1] أحمد أبو حاقة، معجم النفائس الوسيط، ط1، دار النفائس ط.ن.ت، لبنان، 2007، ص 205.

[2] محمد سعادي، القانون الدولي الخاص (وتطبيقاته في النظام القانوني الجزائري)، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 251.

[3] عايدة حباطي، التجنس وموقف الجزائريين منه (1919–1939)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،2003–2004،ص 20.

لمستقبله والشعور المشترك بينه وبين من يشاركه في هذه المقومات[1] .

والأمة الجزائرية تتمتع بجميع المقومات للجنسية القومية فالإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا هذه المقومات التي سعت السلطة الفرنسية للقضاء عليها وجاهد العلماء للدفاع عنها[2].

وكتب عبد الحميد بن باديس عن الجنسية القومية فقال "نحن الأمة الجزائرية لنا جميع المقومات والمميزات لجنسيتنا القومية وقد دلت تجارب الزمان والأحوال، على أننا من أشد الناس محافظة على هذه الجنسية القومية وأننا ما زدنا على الزمان، إلا قوة فيها وتشبثا بأهدابها وأنه من المستحيل إضعافنا فيها فضلا عن اندماجنا أو محونا"[3]

2) الجنسية السياسية :

حسب رأي العلماء الجزائريين أن يكون لدى شعب ما نفس الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية مثل شعب الآخر وتكون لهم نفس الواجبات لاشتراكهم في نفس المصالح، وقد سعى الجزائريين للحصول على نفس الحقوق السياسية التي للفرنسيين ولكن بالمحافظة على مميزاتهم الشخصية [4]، مثل ما عملت عليه فرنسا (منح الجنسية الفرنسية للمسلمين دون اكتساب أي حقوق سياسية).

وبمكن أن يتوافق شعبين لهم نفس الجنسية القومية بشرط التساوي فيما ارتبطا به من الجنسية السياسية التي قضت بها الظروف والمصلحة المشتركة.

---

[1] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 396.

[2] إبراهيم مهديد، الدور الإصلاحي والنشاط السياسي للشيخ محمد البشير الإبراهيمي على نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931–1944)، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 105–106.

[3] تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 210.

[4] إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 106.

وإن لم يتفقا فقد يندمج الضعيف في جنسية القوي منكرا بذلك لمقوماته أو يحدث الانفصال بين الشعبين[1].

المبحث الثالث : طرق التجنيس الفرنسي

1 -التجنيس الآلي : (الأوتوماتيكي)

وهو ما تطرق إليه فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار وهذا التجنيس مرتبط بأبناء الأجانب الذين ولدوا على تراب الجزائر[2]

التجنيس الفردي : (متعلق بالجزائريين)

رأت فرنسا أن المسلمين الجزائريين غير مؤهلين للاندماج بصفة جماعية ولن يتحقق ذلك إلا بوتيرة بطيئة، وقد يتطلب قرون عديدة لحصوله، فكانت ترى فيهم سكان متوحشين ولكن بمجرد اعترافهم بوحشيتهم وتنكرهم لها يتحقق ذلك[3]

2 -التجنيس الجماعي :

كما فعلت فرنسا مع اليهود المقيمين على التراب الجزائري والمطبق في 24 أكتوبر 1870، وكان الهدف من وراء ذلك هو تغليب العنصر الأوربي على العنصر الأهلي وكان عددهم 38 ألف شخصا[4] .

ومن طرق التجنيس الفرنسي أيضا طريق التنصير فقد ربطت السلطات الاستعمارية بين التنصير والتجنيس وذلك من خلال تصريح لويس فويو (كاتب الجنرال بيجو) سنة 1841 قائلا "إن العرب لن يكونوا لفرنسا إلا إذا صاروا فرنسيين ولن يكونوا

---

[1] أحميدة ميموني، عبد الحميد بن باديس من خلال نصوصه، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص 65.

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر فيصل الأحمر، دار المسك، الجزائر، 2010، ص 73.

[3] غي برفيلي، النخبة الجزائرية الفرانكفونية (1880–1962)، تر م حاج مسعود وآخرون، دار القصبة.ن، الجزائر، 2007، ص ص 129– 130.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 28.

فرنسيين إلا إذا تنصروا" فالتنصير يعتبر أنجح وسيلة لتحقيق التجنيس، وهذا يظهر أن هناك عناصر مشتركة بينهما ويمكن إدراجها في النقاط التالية :

1)إبعاد المسلم عن دينه وإسلامه، فقد بررت فرنسا لجوءها إلى التنصير ذلك لكون المسلم متجاهل لشعائر الإسلام وغير ملتزم ولا محافظ لدينه، ومن خلال التجنيس يصبح مجرد رعية لا دين له. [1]

2) كل من التنصير والتجنيس يساهمان في تفكيك الروابط والعلاقات الاجتماعية فكلاهما يمتدان بالوراثة لسلالة الشخص، إضافة إلى أن كلاهما وسائل لتحقيق سياسة الإدماج التي تصورتها فرنسا وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى بعده.

لكن هذا لا يعني عدم وجود نقاط تقاطع بينهما وخاصة من ناحية الفئة المستهدفة وأيضا من ناحية الأهداف. [2]

أ –من ناحية الفئة المستهدفة :

يظهر بأن كل قوانين التجنيس وإجراءات التنصير كل منهما استهدف مجموعة بشرية مختلفة فالأول (التجنيس) وجه لفئة النخبة لتستخدمها فرنسا لصالحها، أما الثاني (التنصير) فإنه مس كل الأوساط العامة بدون أي استثناء.

[1] نفيسة دويدة، "التجنيس والتنصير أية علاقة"، أشغال الملتقى الوطني الثاني حول التنصير في الجزائر الواقع التاريخي وأسباب المجابهة الحضارية، المنعقد بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، الجزائر، 12–13 ماي 2015، ص ص 392–393.

[2] نفيسة دويدة، المرجع نفسه، ص 395.

ب -من ناحية الأهداف :

إن أهداف التنصير غير خفية عن الأعين، بعكس أهداف التجنيس التي تتضمن مسحا للهوية بل اقتلاعا لأية روابط تاريخية ولغوية.[1]

المبحث الرابع : المراحل التي مر بها التجنيس الفرنسي:

أ -المرحلة الأولى 1862-1915

بعد حملة السياسات العنيفة التي شنتها فرنسا ضد الجزائريين مند 1830 عملت على إصدار قانون التجنيس لإرضاء بعض النخب ولعل أخطر هذه القوانين قانون 1865، لكن ارتأينا أن نتطرق قبل ذلك إلى أول قرار مس الشخصية الجزائرية وهو قرار 1862 وهو أول مرسوم يخص تجنيس الجزائريين صدر من طرف دائرة الاستئناف بالجزائر في 24 فيفري 1862 يقول بما أن دستور فرنسا المحرر في 4 نوفمبر 1842 يلحق الجزائر بفرنسا إلحاقا تاما، فالمسلم الجزائري فرنسي، لكن لا يمكن اعتباره وطنيا فرنسيا ذات حقوق كاملة مثله مثل الفرنسيين ذلك لأنه يحافظ على قانونه الخاص.[2]

فالجزائري فرنسي من حيث القانون الدولي، لكنه من حيث المعاملات الداخلية الفرنسية هو رعية عليه كل الواجبات ولا يتمتع بالحقوق إلا إذا تخلى عن الاحتكام بالشريعة الإسلامية ودخل تحت أحكام القانون الفرنسي [3] ويعتبر هذا القرار من أغرب الأحكام التي صدرت عن مجلس قضاء الجزائر 1862 نتيجة التناقضات التي نلاحظها في محتواه ذلك أن الأهلي لا يعتبر في عدد المواطنين إلا أنه فرنسي، ومنذ 1863 لم يعد ينظر للأهالي كأجانب وخاصة أنهم يدينون بالولاء للإمبراطور الفرنسي بل أصبحوا

[1] نفيسة دويدة، المرجع نفسه، ص 396.

[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (1925-1945)، ج2، عالم المعرفة.ن.ت، الجزائر، 2010، ص ص 295-296.

[3] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (1925-1945)، ج2، المصدر السابق، ص 296.

مجرد رعايا فرنسيين [1] ، ومع المحاولات والمجهودات التي بذلها *نابليون الثالث لإصلاح الأوضاع ففي زيارته إلى أرض الجزائر في شهر ماي 1865 قال للأهالي "بأن فرنسا لم تأتي للقضاء على جنسية الشعب، ولكن أرغب في تحسين مستواكم المعيشي ومشاركتكم في الحياة السياسية لبلدكم".[2]

وفي رسالة وجهها إلى الماريشال ماكماهون في 20 جوان 1865 التي جاء في محتواها بما أن الجزائر مقاطعة فرنسية فالأهالي هم فرنسيون ولكن إذا أرادوا الاستفادة من الحقوق الفرنسية فعليهم أن يتخلو عن أحوالهم الشخصية، ليضع بذلك الجزائريين في موقف صعب إما التخلي عن الإسلام وإما الاستعمار والحرمان [3]. وبأمر منه صدر قانون 14 جويلية 1865 (قانون سيناتوس كونسلت) ليتحصل المسلمون بموجبه على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية فيمكنهم التمتع بالمواطنة الفرنسية وذلك بتقديم طلب للتجنيس، وفي هاته الحالة تطبق عليهم القوانين المدنية والسياسية الفرنسية [4]. ليصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية[5].

[1] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919)، ج1، تر. م الحاج مسعود أ بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 629، 630.

*نابليون الثالث : (1808–1873) إمبراطور فرنسا (1852–1870)، قلع بعد هزيمة أمام ألمانيا 1870 أعتزل في إنكلترا (ينظر المكتبة الشرقية، المنجد في اللغة والأعلام، ط41، دار المشرق، لبنان، 2005، ص 568.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص 128–129.

[3] مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر (1833–1870)، دار المعرفة الدولية ن.ت، الجزائر، 2013، ص ص 125 ، 129.

[4] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 129.

[5] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، مجلد1، تر جمال فاطمي وآخرون،شركة دار الأمة ط.ن.ت، الجزائر، 2013، ص 708.

يعتبر نابليون الثالث من أشد المعارضين للتجاوزات التي تحصل في الجزائر ويعمل على جعل الأهالي متساوين في الحقوق مع المعمرين لذلك أصدر هذا القانون [1] وكان من أفكار مستشاره توماس (اسماعيل) الذي أراد إخضاع الجزائر لفرنسا وذلك بأقل التكاليف وأخطر النتائج على الأهالي. [2]

وبذلك تم تثبيت الوضع القانوني للمسلم الجزائري لكنه يحتوي على بعض الغموض لأن الأهالي يبقون أنصاف مواطنين، ولاسيما من الناحية القانونية لا هم فرنسيون ولا مواطنون جزائريون على عكس الأوربيين الوافدين الذين هم من الناحية القانونية لهم كامل الحقوق.

جعل هذا القانون من المسلم مستهجن وأقل قيمة من المواطن الفرنسي وليس له الحق في الاستفادة من مزايا هذا القانون [3] ولكونهم مجرد رعايا عملت الإدارة على إعطائهم بعض الامتيازات أو التسهيلات مستعدة لسحبها متى شاءت، فكان مجلس الشيوخ يعمل على فكرة المساواة بين الأهلي المسلم والفرنسي واضعا قيود أمام الحريات العامة للمسلمين وهذه المساواة تظهر في عدة ميادين كالخدمة العسكرية، الضرائب و الأجور[4].

البند الأول من ذلك القانون ينص على "أن الأهلي مسلم فرنسي يبقى مسيرا بمقتضى القانون الإسلامي ولكنه ان رغب في التمتع بالحقوق الكاملة للمواطنة الفرنسية

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر (1830–1954))، تر محمد المعراجي، طبع المؤسسة الوطنية إ.ن.إ، الجزائر، 2008، ص ص 173–174.

[2] عائشة بن زيدون، أمينة زاوي، مشاريع التجنيس وموقف الجزائريين منها (1865–1947)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، ص ص 174–230.

[3] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المصدر السابق، ص ص 174–230.

[4] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919–1939)، ج1، تر أمحمد بن البار، شركة دار الأمة ط.ن.ت، الجزائر، 2011، ص ص 31، 32.

ففي هاته الحالة فسوف يخضع للقوانين المدنية والسياسية المعمول بها في فرنسا" وكان غرض نابليون الثالث من وراء ذلك هو ضمان المساواة مع احترام الفروقات وبذلك احتفظ الجزائريون بقوانينهم في مجال الأحوال الشخصية أي فيما يتعلق بالقانون المدني الخاص بالزواج والميراث[1].

من أهم القرارات التي وردت في قانون 14 جويلية 1865.

المادة الأولى :

يعتبر الأهلي المسلم فرنسيا ويظل خاضعا لقانون المسلمين وبطلب منه يمكنه التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية الكاملة لكنه سيخضع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية.

المادة الثانية :

يعتبر الأهلي اليهودي فرنسيا ويظل خاضعا للقانون اليهودي ويمكنه التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية الكاملة وسيصبح خاضعا للقوانين الفرنسية.

المادة الرابعة :

صفة المواطنة لا يمكن اكتسابها إلا ببلوغ سن الواحد والعشرون مكتملة[2]

خصائص الارتقاء لصفة المواطنة الفرنسية :

أدرج هذا القانون خصائص لارتقاء الأهالي إلى صفة المواطنين الفرنسيين

1 –تجنيس فردي.

2 –تجنيس بطلب.

3 –تجنيس بامتياز من السلطة التنفيذية.

4 –تجنيس كامل يتضمن اندماجا كاملا مع المواطنين الآخرين[3].

[1] غي برفيلي، المرجع السابق، ص ص 127،128.

[2] محمد سكال، باسم الحضارة،تر بشير بولفراق، دار القصبة للنشر،الجزائر، 2005، ص 82.*أنظر الملحق رقم 01

[3] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المصدر السابق، ص 231.

بعد سنة 1865 وصدور قانون سيناتوس كونسلت توالت المراسيم التي تخص التجنيس الفرنسي نذكر قانون 26 جوان 1889 وفي 22 جويلية 1893 قانون يمنح الجنسية الفرنسية للأطفال القصر، إلا إذا استغنى عن هذه الصفة عند بلوغه 21 عاما وبالتالي أضيف التجنيس الجماعي إلى التجنيس الفردي وحل حق الوجود على الأرض محل حق القرابة[1].

ونظرا للصعوبات والعراقيل التي رافقت مسار التجنيس لذلك فكر كل من السيد Isaac و Combes (عضوان في مجلس الشيوخ) في تبسيط مسار التجنيس وفي مقابل ذلك رفض Jules ferry فكرة تجنيس الموظفين المسلمين وذكر بأن الجنسية والانتخاب والخدمة العسكرية الإجبارية شرط لا يمكن الفصل بينه م[2]، ولكن أمام هذه الإغراءات والتعديلات التي قامت بها فرنسا فيما يخص التجنيس ومع ذلك فإن الجزائريين رفضوا التعامل معه وفضلوا البقاء على حالة الحرمان والقوانين الاستثنائية بدل الخروج عن الدين وهذا ما تأكده الإحصاءات التالية فبين سنة 1865–1874 بلغ عدد المتجنسين 458 فردا وحسب إحصاء سنة 1876 كان العدد 17 فردا فقط [3] ومن (1865إلى 1913) وصل إلى 1557 مسلما[4] ومن الأسباب الهامة لعدم إقبال الأهالي على التجنيس نذكر بعض النقاط .

1 –ذات طابع ديني فقد كان الدين من أهم الأسباب لعدم التوافد على التجنيس ذلك أن المتجنس يعتبر أنه متنكر لأحكام الشريعة.

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1، المصدر السابق، ص 45.

[2] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919)، تر م.حاج مسعود، ع.بلعريبي، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 794.

[3] أبو القاسمسعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954)، ج6، عالم المعرفة ن.ت، الجزائر، 2015، ص ص 373، 374.

[4] نيكولاي دياكوف، حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن 20، تر عبد العزيز بوباكير، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2015، ص 98.

2 –يخرج المتجنس من جماعة المسلمين ويصبح مطرودا منهم ومذلولا للفرنسيين.

3 –التجنيس فرض على شعب مهزوم لكنه شعب فضل البقاء على حالة الحرمان بدل خروجه عن إسلامه[1].

أما مدير رابطة التعليم في الجزائر فقد أرجع سبب إلى مخاوف الإدارة من تجنيس الأهالي لذلك لجأت إلى رفض العديد من الطلبات المقدمة للتجنس بحجة أنها عناصر غير متجانسة وتعدد الزوجات والسيرة السيئة[2].

رغم كل هذه المراسيم التي تظهر فرنسا بأنها دولة حق وقانون إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك فقد ظل الأهالي مجرد رعايا خاضعين لنظام استثنائي ليس لهم الحق في اعتلاء الوظائف والمراتب السيادية باستثناء بعض الوظائف البسيطة المتعلقة بتسيير أبناء جنسهم، وليس لهم الحق حتى في الوظيف العمومي إلا إذا تخلى عن ديانته الإسلامية، ولكن بعد تقديم طلب شخصي وصدور قرار لا رجعة فيه [3] فقد سعت فرنسا من خلال هذا القانون إلى تعامل مع أبناء هذا الوطن بوضعية تمزج، بين تاثير القانون التقليدي المتوارث من الأتراك وتأثير القوانين الفرنسية وكلا القانونين يجعل العربي محروم من حقوق المواطنة والضمانات القانونية التي تتبعها مرهقين بالضرائب [4] وهذا ما عبر عنه ماكماهون (الحاكم العام للجزائر) "ظل الأهالي المسلمون لمدة قرن كامل تقريبا رعايا فرنسيين من الدرجة الثانية"[5]

قانون كريميو CREMIEUX (24 أكتوبر 1870) :

[1] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919)، ج1، المصدر السابق، ص ص 631، 632.

[2] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المصدر السابق، ص 797.

[3] غي برفيلي، المرجع نفسه، ص 128

[4] أوليفيي لوكور غرانميزون، الاستعمار الابادة (تاملات في الحرب والدولة الاستعمارية)، تر نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2008، ص 316.

[5] نيكولاي دياكوف، المرجع السابق، ص 98.

وهو قانون يخص تجنيس اليهود بشكل جماعي، ويمكن اعتباره امتداد لقانون سيناتوس كونسلت (24 جويلية 1865) الذي تم التطرق إليه من قبل فقد أورد هذه المسألة في مادته الثانية التي تنص على الأهلي اليهودي يعتبر فرنسيا ويبقى مسيرا بقانونه ولكنه إذا أراد التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية وفي هذه الحالة تطبق عليه الأحكام الفرنسية[1].

لكن قانون 14 جويلية 1865 لم يلبي رغبة اليهود في التجنيس الجماعي ليأتي قانون 24 أكتوبر 1870 لتحقيق هذه القفزة الكبيرة وذلك بعد الجهود التي بذلها اليهودي الفرنسي * أودلف كريميو مع سقوط حكومة نابليون كان يهدف من وراءه إلى تجنيس اليهود بصفة جماعية وإجبارية وخاصة أنهم تنكروا لعاداتهم وتقاليدهم ولبسوا لباس الأوربيين وتحلوا بأخلاقهم، وكان كريميو يدافع عن هذا القانون الذي جاء به ويقول <<كيف تمنح جمهورية 1848 الحرية والقوانين للسود ولا تعطي جمهورية 1870 التجنيس لليهود الذين يرتدون الثياب الفرنسية منذ سنوات ق بل أن يرتدوا البذلة الشرقية>>2.

وبالتالي منح هذا القانون اليهود وهم جزء من المجتمع الجزائري و أحد عناصره الجنسية الفرنسية فأصبحوا بمقتض اه مواطنين من الدرجة الأولى و بعدما أن كانوا في الدرجة الثانية ممنوحين امتيازات حرم منها بقية الجزائريين الأمر الذي خلق عداوة وتفرقة بين الطرفين [3] وقد حضي هذا القانون بإجماع كل من رجال القانون والسياسة وبالتالي

---

[1] محمد سكال، المرجع السابق، ص 79.

[2] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة ن.ت، الجزائر، 2009، ص 305.

* أودلف كريميو : ولد سنة 1796 اسمه موسى أدولف اسحاق كريميو (1796–1880)، مارس مهنة المحاماة وعمره 21 سنة، ساند نابليون بونابرت قبل أن يصبح إمبراطورا صاحب قرار 24 أكتوبر 1870 المعروف باسمه كريميو القاضي بالتجنيس الجماعي ليهود الجزائر(ينظر عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور، ج1 ، تر حاج مسعود ، دار هومة ط.ن.ت، الجزائر، 2008، ص 366.

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، طبع المؤسسة و.ف.م ،الجزائر ، 2013 ، ص 371.

أبطلت حجة أن كريميو استغل السلطة الديكتاتورية للوصول إلى غايته وهي إصدار هذا المرسوم لصالح إخوانه[1].

أهم القرارات التي نص عليها قانون كريميو :

1 –يمنح الأهالي الإسرائيليون صفة المواطنة الفرنسية وبناء عليه فانه يتم بمقتضى هذا القرار تسيير أحوالهم الشخصية والقانونية وفق ما يقتضيه القانون الفرنسي، مع الاحتفاظ بجميع حقوقهم التي اكتسبوها من قبل [2] وبالتالي منح هذا القانون الجنسية الفرنسية لليهود دون التخلي عن عقيدتهم الدينية.[3]

2 –منح هذا القانون المواطنة الفرنسية لليهود[4] بل عملت فرنسا بواسطته على تسهيل إجراءات التجنيس اليهود وقبول كل الطلبات ودون تحديد آجال لذلك وهذا ما أصر عليه ونادى به الحاكم العام ماكم اهون (Mac Mahon) ليضع بذلك الصياغة النهائية للمرسوم الذي استلمه كريميو[5].

نتائج قانون كريميو :

من النتائج التي نتجت عن هذا القانون وخاصة فيما يخص تجنيس اليهود يمكن إدراجها في النقاط التالية :

1 –بفضل هذا القانون استفاد عدد كبير من اليهود سنة 1870 من المواطنة الفرنسية[6].

---

[1] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المصدر السابق، ص 32

[2] عفرون محرز، المرجع السابق، ص 366–367.

[3] بشير كاشة الفرجي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962)، المؤسسة و.إ.ن.إ، الجزائر، 2007، ص ص 77، 78.

[4] رافائلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء الثورة التحرير الجزائرية، تر أحمد بن محمد بكلي، أمد وكال للنشر، 2010، ص 19.

[5] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المصدر السابق، ص 33.

[6] محمد سكال، المرجع السابق، ص 81.

2 –بلغ عدد المتجنسين بموجب مرسوم كريميو 57.044 وهذا حسب إحصاءات صدرت في 1901.

3 –تشكل رابطات معادية لتجنيس اليهود من أمثال الصحفي فرناند غريغوار الذي طالب بتعديل هذا المرسوم كأن يمنح على الأقل الجنسية الفرنسية لليهود المولودين في الجزائر[1].

4 –منح قرار كريميو اليهود الحق الانتخابي وجعل منهم قوة يخشى منها وبالعكس من ذلك استمر إقصاء المسلمين عن الميدان السياسي .

5 –كما نتج عن هذا القرار أن اعتز يهود الجزائر بما نالوه من مساواة مع الفرنسيين واستمروا في استغلال هذا القرار و استعماله كوسيلة للسلطة والتباهي.[2]

– وما يمكن التوصل إليه أن تجنيس اليهود جاء بناء على طلبهم وخاصة أنهم تنكروا لأصولهم مقابل حصولهم على المواطنة الفرنسية، في حين شعر الأهالي بالخطر المحدق وما ينتظرهم من إهانة وإذلال من هؤلاء اليهود الماكرين[3].

استمرت فرنسا في محاولاتها لتجنيس الجزائريين لاسيما بعد ظهور بوادر الحرب العالمية الأولى ومشاركة الجنود المسلمين فيها فقد اقترح أبل فيري (نائب كاتب الدولة والرئيس الأسبق للجنة الشؤون الإسلامية) في ديسمبر 1914 منح هؤلاء المحاربين الجنسية الفرنسية كتعويض لهم لكن الإدارة رفضت ذلك بحجة عدم الأهلية[4].

كما وجه كل من كليمنصو وليغ رسالة إلى رئيس الوزراء بريان في 25 نوفمبر 1915 وذلك للمطالبة بتعديل قانون الجنسية المؤرخ، في 1865 (سيناتوس كونسلت) من

---

[1] لحسين بن شيخ أث ملويا، قانون الجنسية الجزائرية، ط1، دار الخلدونية ن.ت، الجزائر، 2010، ص ص 14، 15.

[2] عائشة بن زيدون ، أمينة زاوي، المرجع السابق، ص ص 29–30.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 28.

[4] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير)، ج2، دار الأمة إ.ن.ت، الجزائر، 2008، ص 433، 434.

خلال تجنيس الجزائريين دون مطالبتهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين لتتوقف بذلك الإصلاحات إلى غاية 1918[1] لتكون المرحلة الأولى التي امتدت من 1862 إلى غاية 1918 مليئة بالمراسيم التي تتيح للجزائريين فرصة التجنيس لكن دون المستوى المطلوب، وهذا ما نلاحظه من خلال هذه الإحصاءات التي تبرز العدد الضئيل من المتجنسين الأهالي ابتداء من (1865–1900) فحسب إحصاءات صدرت سنة 1894 بلغ عدد المتجنسين حسب قانون 14 جويلية 1865 وقانون 26 جوان 1889 من الأجانب 1460 كان نصيب الأهالي 48 موزعين على المقاطعات الثلاث (الجزائر 27، وهران 11، قسنطينة 10) أغلبهم عسكريين. [2]

–أما في سنة 1899 بلغ عدد المتجنسين الأجانب 870 متجنس أما الأهالي المسلمين 21 موزعين على المقاطعات الثلاث (الجزائر 7، وهران 8، قسنطينة 6).

–ومن (1865إلى 1899) تحدد عدد الأهالي المتجنسين 1131 وهم بذلك في المرتبة السادسة مقارنة بالجنسيات الأخرى، في إحصاءات صدرت في 1900 بلغ عدد الأهالي المتجنسين 20 موزعين على المقاطعات الثلاث (الجزائر 7، وهران 4، قسنطينة 9) جعلت هذه المراسيم من الأهالي مجرد رعايا في أرضهم ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى تأتي مرحلة جديدة من الإصلاحات.[3]

---

[1] أبو الالقاسمسعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)، ط4، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص ص 264–265.

[2] عثمان زقب، المرجع السابق، ص 336.

[3] عثمان زقب، المرجع نفسه، ص ص 342، 343.

*كليمنصو جورج : clemenceau (1841–1929) صحفي وسياسي فرنسي، رئيس الوزارة 1917 لقب بأبي النصر وقع معاهدة فرساي 1919 (ينظر المنجد في اللغة والأعلام، المرجع السابق، ص 467.

ب –المرحلة الثانية 1918–1936

بدأت فرنسا مرحلة جديدة من الإصلاحات لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ووصول رجل الإصلاحات * كليمنصو إلى الحكم كانت الغاية من وراءها إرضاء النخب المثقفة التي كانت تنادي بالتعويض جراء مشاركة أبناءها في الحرب العالمية الأولى ليعلن مجلس الوزراء في 29 جانفي 1918 جملة من التدابير في صالح المسلمين منها نصف تجنيس للمسلمين دون إلزامهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية[1] رغم ذلك أدرك كليمنصو أن هذا القرار لن يكون كفيلا بتحقيق النتائج المرجوة لإرضاء الجزائريين فعمل على إصدار :

قانون 4 فيفري 1919: [2]

كان هذا الإصلاح الذي أصدره البرلمان الفرنسي بإلحاح من كليمنصو وبعض المعتدلين من النواب [3] بمثابة الدستور الذي حدد الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين [4]. وكان الهدف من وراءه تكريس فكرة دمج الجزائر في فرنسا وأيضا ضمان ولاء الأهالي الجزائريين لسلطات الاحتلال[5] وقد اشتمل على المحاور والنقاط التالية :

أ –فتح الأبواب أمام بعض الجزائريين لاكتساب الجنسية الفرنسية، لكن اعتبرت التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلم شرطا أساسيا لتقديم الطلب [6] بالإضافة إلى شروط تعجيزية أصعب من التي تضمنها قانون 1865

---

[1] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المصدر السابق، ص 436.

[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، عالم المعرفة ن.ت، الجزائر، 2010، ص 133.

[3] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (دراسات في المقاومة والاستعمار)، منشورات وزارة المجاهدين، (د.م)، 2009، ص 199.

[4] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 75.

[5] طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر (1947–1956)، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 28.

[6] جمال قنان، المرجع السابق، ص 199.

1 –أن يكون المترشح قد بلغ 25 سنة.

2 –أن يكون أعزب أو متزوجا بزوجة واحدة[1].

3 –غير محكوم عليه بجريمة أو جنحة أو عقوبة تأديبية خطيرة[2].

4 –أن يكون قد أقام في بلديته سنتين على الأقل.

ولكي يجعل من الحصول على الجنسية الفرنسية أمرا مستحيلا أضاف بعض العقبات التي يصعب على الجزائريين استيفائها وهي أن يوفر على الأقل شرطا واحدا من الشروط الآتية :

– الخدمة في الجيش والبحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك من السلطات العسكرية إضافة إلى معرفته القراءة والكتابة باللغة الفرنسية ، ويستدعي أيضا ضرورة التوظيف لدى السلطات الفرنسية وقبض أجرة التقاعد منها.[3]

ب –توسيع الدائرة الانتخابية الإسلامية بزيادة عدد ناخبيها حيث بلغت بواسطة هذا القانون إلى 425000 ناخب وبالتالي أصبح، الجزائري في وضعية وسط بين المواطن الفرنسي والرعية البسيط فهو نصف مواطن ومتجنس نصفيا.[4]

ج –السماح للمثقفين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم لأحوالهم الشخصية الإسلامية [5] كما فتحت أمامهم باب الوظائف والمناصب العامة باستثناء الوظائف السيادية مثل القضاء والمناصب الإدارية السامية.[6]

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 80.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص 80.

[3] أبو الالقاسمسعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 273 ، أنظر الملحق رقم 2.

[4] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 75.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 79.

[6] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 86.

أهم نتائج إصلاحات 4 فيفري1919

1 –منحت هذه الإصلاحات الأهالي حق التجنس الفردي أو الشخصي وحقا جماعيا في تمثيل أوسع في مختلف المجالس بالجزائر.

2 –تزايد طلبات التجنس مقارنة بالسنوات الأخرى فقد بلغت خلال 1919–1923 (319 طلبا) إذا قارناه بنحو 202 فقط قبل هذه الفترة أما الطلبات المقبولة نتجت عن 254 متجنسا سنويا مقابل 42 خلال فترة 1909–1913 وسيزداد الطلب على التجنيس بمعدل 138 متجنسا سنويا من خلال إصلاحات 1919. [1]

وقد وجهت انتقادات عديدة لهذا القانون مثل الا شتراكي الفرنسي شارل أندري جوليان الذي انتقد القانون لوضعه عراقيل أمام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية كما انتقده الكاتب روبير غوتيي (كان يساريا فرنسيا) لاشتراطه على المسلمين تخليهم عن أحوالهم الشخصية مقابل الحصول على المواطنة الفرنسية [2] كما واجهت الأهالي صعوبات لنيل الجنسية وهذا ما عمل عليه ليساني وجونار فقد حاولوا تعقيد إجراءات التجنيس تماشيا مع رغبة الأوربيين فكان الجزائري الطالب للجنسية يجب عليه استحضار عشرة وثائق بينما القانون لا يوصي سوى بأربع أو خمس وثائق وكانت أصعبها الشهادة بالأحكام إضافة إلى مثبطات أخرى.

3 –كما كانت هذه الإصلاحات مخيبة لآمال الشبان الجزائريين الذين طالبوا بالحقوق السياسية والمواطنة مساواة مع الفرنسيين[3].

---

[1] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، المرجع السابق، ص ص 82،86.

[2] أبو الالقاسمسعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص ص 276، 277.

[3] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، المرجع السابق، ص ص 80، 81، 87..

واصلت فرنسا وواصل زعماءها إصدار المشاريع والقوانين لتسهيل مسالة منح الجنسية الفرنسية للجزائريين ولتخفيف التعقيدات التي صاحبت قوانينها وتخوفا من تدهور الأوضاع، فظهر بذلك مشروع بلوم فيوليت، فهل حقق النتائج المرجوة منه ؟

مشروع بلوم فيوليت 1936 :

جاءت حكومة الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936 حاملة معها مشروع بلوم فيوليت الذي كان يسعى إلى منح الجنسية الفرنسية للنخبة الجزائرية[1] وذلك تنسيقا مع مقترح *فيوليت[2] الذي قدمه عام 1933 إلى مجلس النواب الفرنسي وكان ينص على منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات المدنية والعسكرية من المسلمين [3] لذلك قامت الحكومة ببلورت هذا المقترح وتحويله إلى مشروع تمت تسميته مشروع بلوم فيوليت [4] وتم المصادقة عن هذا القانون في 30 ديسمبر 1936 وأثار جدلا في كل من فرنسا والجزائر وعنون "العدالة" و "المساواة" من خلال حقوق المواطنة والتمثيل دون التخلي عن الأحوال الشخصية. [5]

كان الهدف من وراء هذا المشروع هو الاندماج السياسي للنخبة الجزائرية ومنح المواطنة الفرنسية في إطار احترام القانون الشخصي لـ 25000 جزائري تقريبا وه م في نظر الحكومة النخبة [6] مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة فرنسا قبل كل شيء ويشمل 8 فصول و 50 مادة[7] ذكر في مادته الأولى بأنه بإمكان المسلمين التمتع بكامل الحقوق

---

[1] الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية (قلب الثورة النابض)، شركة دار الأمة ط.ن.ت، الجزائر، 2013، ص 6.

[2] علي مراد الحركة الاصلاحية في الجزائر ، تر. محمد يحياتن ، دار الحكمة ،الجزائر ، 2007، ص 498.

[3] ابراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 97.

[4] علي مراد، المرجع السابق، ص 499، 500.

[5] طاعة سعد، المرجع السابق، ص 34.

*فيوليت : فرنسي وطني، كان يساري النزعة، صاحب مشروع فيوليت، له مؤلف شهير "هل تحيا الجزائر" (ينظر أحمد توفيق المدني، حياة الكفاح، ج2، المرجع السابق، ص 120، 121، 123.

[6] محفوظ قداش، الجزائر الجزائريين، المصدر السابق، ص 317.

[7] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 32.

السياسية والمواطنة الفرنسية دون أن يحدث ذلك أي تغيير في قانونهم الشخصي أو في حقوقهم المدنية[1] كما أورد في الفصل الثاني بأنه ينال بأحقية تامة كل ما يخوله التجنيس الفردي من منافع وحقوق الأهليين الجزائريين الذي يعدون من رعايا فرنسا وازدادوا بالقطر الجزائري أو بفرنسا أما بالنسبة للفصل الثالث جاء فيه التجنيس الفردي المشار إليه في الفصل السابق ليعطي صاحبه حق التمتع بالجنسية الفرنسية بسائر معانيها [2] ويمكن إدراج أهم النقاط التي جاء بها مشروع بلوم فيوليت (لاسيما المتعلقة بمسألة التجنيس) :

1 –منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين وهم النخبة.

2 –منح حق الانتخاب لعدد قليل وضمهم للهيئة الانتخابية الفرنسية كما لو كانوا متجنسين بالجنسية الفرنسية مع بقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين.[3]

لقد أدرك فيوليت أن المسألة الإسلامية الجزائرية مرتبطة ناحيتها السياسية بالناحية الدينية لذلك صاغ هذا المشروع لإرضاء النخبة الجزائرية وفي نفس الوقت لا يغضب الفرنسيين[4] فقد أرضى الأهالي المسلمين من خلال منح الجنسية الفرنسية مع الحفاظ على على الأحوال الشخصية وأرضى الفرنسيين من خلال أنه قيد الحصول على المواطنة الفرنسية بشروط تعجيزية نذكر منها :

1 –التمتع بمستوى ثقافي ودراسي لا باس به والتمكن من اللغة الفرنسية

2 –ممارسة وظيفة هامة[5]

3 –أن يكون من حاملي الشهادات (شهادة التعليم المتوسط...)

---

[1] محفوظ قداش، الجزائر الجزائريين، المصدر السابق، ص 325.

[2] مسلم جزائري، "المشكل الأعظم الجنس والجنسية والتجنس الحقوق السياسية والذاتية الإسلامية النظر في مشروع فيوليت من ناحيته الدينية فقط"، البصائر، العدد 22، 1936، ص 179.

[3] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 32.

[4] مسلم جزائري، المصدر السابق، ص 179.

[5] أنيسة وعلي، "شهادة المجاهد سيد علي عبد الحميد من رواد الحركة الوطنية، مجلة أول نوفمبر، العدد 183، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، 2017، ص 63.

4 –ممثلون رسميون للتجارة أو الفلاحة

5 –من الحائزين على ميداليات العمل

6 –الأهالي المتخرجين من جيش برتبة ضابط أو ضابط صف وحائز على ميداليات عسكرية وغيره من الشروط.[1]

– بالرغم من هذه الشروط فإننا نلاحظ ارتفاع الطلبات التجنيس والمتجنسين، فقد ارتفع في الأوساط المسلمة إلى ثلاثة أضعاف السنوات السابقة ولاسيما ما بين (1930–1939) والجدول يوضح هذا التطور.[2]

1920	1922	1924	1926	1928
17	56	29	67	38
1930	1932	1934	1936	1938
152	127	155	142	190

منح مشروع بلوم فيوليت الجنسية الفرنسية للنخبة الجزائرية المثقفة دون أن يفرض عليهم التنازل على الأحوال الشخصية هذا ما أدى إلى تزايد أعداد المتجنسين لاسيما بين سنتي 1936–1938 لكن هذا المشروع الذي أيده موريس فيوليت وصادق عليه زعيم الحكومة الاشتراكية ليون بلوم لقى معارضات شديدة من الاستعماريين[3] فقد كان الهدف منه هو الاندماج السياسي للنخبة الجزائرية هذا الأمر الذي لم يتقبله الفرنسيين[4] وبناء على ذلك تم رفضه سنة1937 من البرلمان الفرنسي[5].

وأصدر فيوليت كتابه الشهير <<هل تعيش الجزائر>> عبر فيه عن آرائه وأفكاره بعد إلغاء المشروع جاء فيه << إذا لم ننصف الجزائريين ونسرع بإدخالهم ضمن العائلة

[1] محفوظ قداش، الجزائر الجزائريين، المصدر السابق، ص ص 317، 318، 325. أنظر الملحق رقم 3

[2] علي مراد، المرجع السابق، ص 492.

[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 138.

[4] محفوظ قداش ، الجزائر للجزائريين ، المصدر السابق ، ص 317.

[5] تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931–1956)، ط2، الشركة الوطنية ن.ت، الجزائر، 1981، ص 77.

الفرنسية متساويين في الحقوق والواجبات، فإنهم سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحريري ، وعندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا>>[1].

خلاصة :

نستنتج مما سبق أن فرنسا جاءت للقضاء على الهوية والشخصية الجزائرية استخدمت في البداية العنف كوسيلة لتحقيق ذلك من (هدم المؤسسات الدينية، التجهيل) لكنها لم تنل مرادها فرأت من المسلمين صمودا كبيرا فالتجأت إلى تقنين سياستها لتكملة هدفها (النيل من الدين ومقوماته) فأصدرت قانون التجنيس الذي من خلال دراسة تفاصيله ندرك بان له هدفين :

1 –ظاهري : منح الجزائريين صفة المواطن الفرنسي ونيل بعض الحقوق السياسية.

2 –باطني : مسح وتشويه المقومات الإسلامية وإحلال التفرقة محل التماسك.

بدأت بقانون سيناتوس كونسلت 1865 مع بعض المبادرات الإصلاحية لتحقيق حدة شروط لنيل الجنسية من إصلاحات 1919 وصولا إلى مشروع بلوم فيوليت 1936 كل هذه المراحل التي مر بها التجنيس كانت بمثابة خطة من الفرنسيين لإبعاد الجزائريين عن فكرة الوطنية والاستقلال.

[1] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، المصدر السابق ، ص 138.

الفصل الثاني:مواقف الجزائريين من التجنيس

تمهيد: موقف الجزائريين من التجنيس

المبحث الأول: النخبة الجزائرية الإدماجية

لمبحث الثاني : موقف كتلة المحافظين .

المبحث الثالث : موقف فديرالية المنتخبين المسلمين

المبحث الرابع : موقف نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب

المبحث الخامس: موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الحزب الشيوعي الجزائري

خلاصة

تمهيد: موقف الجزائريين(قسنطينة، القبائل):

عبر الجزائريين في العديد من المناطق عن مواقفهم العدائي ة من التجنس والمتجنسين لأنهم من أشد الشعوب تمسكا و محافظة على الدين شعب فضل البقاء على حالة الحرمان بدل الحصول على الحقوق الفرنسية من وراء نبذ تعاليم دينه ، فنجد كل الفئات الإسلامية تنفر من التجنس و تدعوا المتجنس أمطورني : ففي منطقة القبائل وقف سكان القبائل موقف عدائي من التجنس و المتجنسين هذا ما تثبته الحوادث التي وقعت في بلاد القبائل منها:

- امتناع الطلبة من الصلاة على الأموات من التجنسين .
- أما سكان قسنطينة فقد عبروا عن موقفهم من التجنيس من خلال العريضة التي أرسلها سكانها في 10 جويلية 1887 باسم كل الجزائريين إلى مجلس الشيوخ و الأخص التجنيس الجماعي الذي اقترحه بعض نواب الجمعية الوطنية الفرنسية للبرلمان [1] ذلك أن اخذ الجنسية الفرنسية يؤدي إلى إلغاء قوانين كما أن تجنيسا بدون قيد لا شرط يفسد أخلاقنا [2] فالقوانين الفرنسية تتعارض مع القوانين الجزائريين و شريعتهم[3].

[1] جمال قنان ، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، المرجع السابق، ص 103.

[2] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع تر حنفي بن عيسى ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007، ص ص 235- 239.

[3] جمال قنان ، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914)، المرجع السابق، ص198.أنظر الملحق 05.

المبحث الأول: النخبة الجزائرية الإدماجية

النخبة الجزائرية هم أولئك الذين تعلموا و تثقفوا في المدارس الفرنسية غالبيتهم من الطلبة الفرنكو فونيين الإدماجيين [1] الذين جمعوا بين الثقافة العربية و الفرنسية، ضمت المترجمين الصيادلة، القضاة، المحامين، الصحفيين ...، تأسست هذه الجماعة سنة 1907 وأرسلت في سنة 1912 وفدا إلى فرنسا وطلبت من الرئيس بوانكاري إلغاء قانون الجنسية لعام 1865 الذي نص على أن المسلم لا يتمتع بامتيازات الجنسية الفرنسية إلا عندما يتخلى عن شخصيته الإسلامية هذا القانون الذي كان سبب في انقسام النخبة بعد الحرب العالمية الأولى حيث انقسمت إلى تيارين [2] .

أ-التيار الأول: دعاة الإدماج

تزامن ظهور هذه الفئة مع صدور تشريع قانون الخدمة العسكرية سنة 1912 وهي فئة قليلة العدد ، نادت ببعض الحقوق السياسية و المدنية مقابل أداءها للخدمة العسكرية[3] وتبنت فكرة والي الجزائر الداعية إلى منح الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن الهوية العربية الإسلامية [4] و اعتبر أن التجنس هو بمثابة تعويض لهم على و فاءهم ولم يبدوا أي اهتمام بوضعهم الخاص كمسلمين[5] نذكر من بين هؤلاء الاندماجيين:

---

[1] محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق ، وثائق جديدة و صور نادرة تنتشر لأول مرة: ط2، دار ابن كثير ط،ن ت، بيروت، 2007، ص138

[2] عبد الوهاب بن خليف، الوجيز في تاريخ الجزائر، ط1، دار بني مزغنة، ن ت، الجزائر،2005، ص ص 82-83.

[3] أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر، ج 5، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 2005، ص 136.

[4] عبد الوهاب بن خليف : المرجع السابق ، ص43.

[5] نيكولاي دياكوف، المرجع السابق، ص 193.

1 *موقف الشريف بن حبيلس

كان بن حبيلس من دعاة التجنيس [1] المحدود وقد خص به جماعة النخبة ذات التكوين الفرنسي لأنهم الفئة المتحضرة[2] و الصفوة المتنورة وهذا ما لمسه في رسالته التي كتبها إلى النائب الاشتراكي "موتي" جاء فيها "التجنيس الجماعي للأهالي هو كارثة" ليكشف بذلك عن موقفه الطبقي [3]و اعتبر بن حبيلس أن التجنيس الذي أقدمت عليه جماعة النخبة هو عمل شجاع لأنه يجعل من الدين مسألة فردية ، كما أورد في كتابه الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي بعض المثبطات التي يواجهها المتجنس و على رأسها عائلاتهم التي تتنكر لهم ذكر حادثة المدرس القبائلي المتجنس و المتزوج فرنسية هذا الأخير الذي توفي والده دون العفو عنه بسبب تجنسه بالإضافة إلى تسميات التي يطلقونها عليهم كالمتورني* و غير ذلك[4]

وبصدور قانون 4 فيفري 1919 الذي يمنح الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن الأحوال الشخصية كان (بن حبيلس) من المؤيدين لهذا التشريع الفرنسي، ولم يأبه إلى تأثير ذلك القانون على المجتمع الجزائري [5] إلى جانب شريف بن حبيلس نجد إسماعيل حامد التي كانت له نفس النظرة الإندماجية التي لابن حبيلس، فهو من أبرز المؤيدين لتيار الفرنسة و الاستغراب إضافة إلى دعوته الصريحة إلى دمج و صهر المجتمع

*الشريف بن حبيلس: ولد في 1891 بقسنطينة زاول تعليمه بالمدارس الفرنسية ، متحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق صاحب كتاب الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي لينظر محمد السعيد قاصري، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية بين التطرف و الاعتدال شريف بن حليبس أنموذجا (1891-1959) ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 13، ديسمبر 2017، ص ص 209-291-292

[1] غي برفيلي، المرجع السابق، ص 132

[2] محمد سعيد قاصري، المرجع السابق ص297-298

[3] نيكولاي دياكوف، المرجع السابق ، ص173

[4] الشريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي ، تر عبد الله حمادي وآخرون ، دار بهاء الدين ن.ت ،الجزائر ، 2009 ص173.

*المتورني: صفة أطلقها الجزائريون على المتجنسين بمعنى مارقًا أو خارج عن الدين ينظر أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر ، عالم المعرفة ن-ت ، الجزائر، 2010، ص 439

[5] محمد سعيد قاصري ، المرجع السابق، ص ص298،297

الجزائري في الحضارة الفرنسية وذلك لا يتأتى إلا من خلال إيجاد علاقات اجتماعية تربط بين المجتمعين (الفرنسي–الجزائري) عن طريق الزواج المختلط [1] و بمجرد تخلي الجزائريين عن تعصبهم الديني يتحقق الاندماج الكلي لفت*إسماعيل حامد الأنظار إليه منذ صدور كتابه مسلمو شمال إفريقيا 1906 دعا فيه إلى أن تلعب النخبة الدور الكبير في الحياة السياسية و نتيجة لتأثره بالحضارة الفرنسية كان يس عى إلى تحقيق مخططاتها الاستعمارية الرامية إلى أن ينكر الجزائري لماضيه و يذوب في هوية الأجنبي ،فاهتم بتكثيف الروابط الفرنسية أكثر من الروابط العربية الإسلامية ، لم يظهر إسماعيل حامد إن كان متجنسا بالجنسية الفرنسية أم لا، المهم انه كان مواليا لفرنسا بأفكاره ومعتقداته[2].

وفي إطار هذا الموضوع نذكر بعض الأطباء الذين كان لهم نصيب من اكتساب الجنسية الفرنسية منهم *الطيب مرسلي[3] الذي كان يعتبر واحد من هؤلاء المتجنسين وذلك وفق مرسوم 1865 هذا القانون الذي اشترط للحصول على المواطنة التخلي عن أحوال الشخصية الإسلامية لقد حظي الطيب مرسلي باحترام الأهالي رغم تجنسه فهو في نظرهم خارج عن الدين الإسلامي لذلك عمل على التقرب منهم و دفاع عنهم من خلال قوله << أنه ليس من السهل القضاء على شعب كان سيد العالم >> لكنه حسب إسماعيل حامد فإنه في حياته الخاصة كان يعيش عيشة فرنسية[4].

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6، المرجع السابق، ص ص 233، 233 ، 238، 240.

[2] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج6، المرجع السابق، ص ص 238،239، 240 .

*الطيب مرسلي: طبيب جزائري من وهران درس في المدارس الفرنسية منها مدرسة الطب و هو أول طبيب تخرج منها صاحب كتاب المسألة الأهلية(ينظر أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج6، المرجع السابق، ص231)

[3] ينظر أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج7، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998، ص ص 266،267.

[4] ينظر أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج6، المرجع السابق،ص ص232،231.

إضافة إلى الطيب مرسلي نجد*أحمد بن بريهمات [1]و علي بوضربة الذي سار في نفس مساره في التجنس بالجنسية الفرنسية و ذلك بتخلي عن الاحتكام بالشريعة الإسلامية و رضوا الدخول تحت طائلة القانون الفرنسي [2]وكذلك الحال بالنسبة إلى *بلقاسم بن التهامي الذي يعتبر من المتجنسين و المؤيدين من الإدارة الفرنسية ، ربط ابن التهامي بين التجنس فرديا كان أو جماعيا و بين حقوق السياسة و الاجتماعية و المناصب القيادية كجزء مكمل للأخر [3] ولم يبدي أي اهتمام بالجانب الديني أو مسألة المحافظة على الأحوال الشخصية [4]وذلك لتشبعه هو و أعضاء حزبه الليبرالي 1919بالثقافة الفرنسية[5].

2 -موقف أحمد بوضربة

لم تختلف مواقفه عن مواقف بن حبيلس أو بن حامد أو تهامي .... في المطالبة بالتجنس بالفرنسية و هو أيضا واحد من هؤلاء المتجنسين لكن ما نلمسه في موقفه هو تنكره الشديد للشريعة الإسلامية التي جعل منها أسطورة لا يفهمها المسلمون و لم يعتبرها سبب كافي لعدم إقبال المسلمين على التجنس و في نظره الخوف هو العائ ق الوحيد في وجه الاندماج[6].

---

*أحمد بن بريهمات: ولد أحمد بالعاصمة دخل مدرسة العلمانية قبل إلغائها 1871 تخرج مترجما عسكريا مؤيد لسياية العلمانية في تعليم ينظر أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6، المرجع نفسه ،ص ص249-250 .

[1] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج6، المرجع السابق ص 250.

[2] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج7، المرجع السابق ص ص 266-267.

*علي بوضربة: ابن محمد بوضربة ، حصل على الدكتوراه في الطب ، تولى وظيفة النيابة في الجزائر ينظر أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6، المرجع السابق، ص ص 230-231.

*بلقاسم بن التهامي : كان من مدينة مستغانم ، تحصل في سنة 1905 على الدكتوراه في الطب، أصبح من العاملين في الطب و السياسة (ينظر أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج7، المرجع السابق، ص273).

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 149.

[4] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص82 83 .

[5] محمد بلعباس: المرجع السابق، ص19.

[6] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج6، الرجع السابق، ص 229.

3 -موقف المعلمين الأهالي:

رغب المعلمون أن يكونوا الناطقين باسم الأهالي من خلال تسم ية مجلتهم (صوت عامة الناس) ونظرا لتكوينهم الفرنسي أرادوا إنشاء شعب فرنسي إسلامي ذو ثقافة فرنسية فقد رجع بعضهم إلى أن ساكن إفريقيا بربري عربي لكنه ذو أصول لاتينية ولا يوجد في نظرهم لا الوطنية ولا الجامعية الإسلامية[1].

توجه المعلمون إلى الاهتمام بالقضايا السياسية و من بينها قضية التجنس فقد أيد هؤلاء المعلمون فكرة منح الجنسية الفرنسية و دافعوا عنها و اعتبروا أن ذلك هو السبيل الوحيد للتحرر و التطور و الجانب الديني (الإسلام) يقف حاجزا أمام تحقيق هذه الغاية [2] ونجد *المعلم سعيد فاسي يتحدث في الصياغ عن الاندماج و التجنس فهما في نظره السبيل الوحيد للخلاص الأمة من الضعف الذي ألم بها فسعيد و بعض من زملاءه كانوا يشعرون بالاحتقار من وسطهم الاجتماعي لذلك يسمون أنفسهم بالمستضعفين ومن خلال جريدته التي أنشأها في ماي 1922(صوت المستضعفين)[3] نادى بانصهار الأه لي المسلم بدينه و قوانينه في الحضارة الفرنسية و كذا تطبيق التشريع الفرنسي المعمول به في فرنسا لخلق أمة جديدة ذات تكوين فرنسي [4]رغم أنه كان من المتجنسين إلا أنه يتعرض إلى بعض المضايقات في المعاملة من الفرنسيين[5].

---

[1] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900.1954 الطريق الاصلاحي و الطريق الثوري، تر عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص20.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المصدر السابق، ص272،273.

*سعيد فاسي: معلم و صحفي تخرج من المدارس الفرنسية من أبرز كتاب النخبة الادماجية بعد الحربين درس في مدرسة ترشيح المعلمين ليصبح معلما ينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6، المرجع السابق، ص258.

[3] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6، المرجع نفسه، ص258-259.

[4] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1، المصدر السابق ص272-273.

[5] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6، المرجع السابق، 258-259.

بقيت الجنسية مثلا أعلى للمعلمين [1] ربما يرجع السبب ذلك لقناعتهم بتفوق الحضارة الأوروبية و لتحقيق الغاية الشخصية بالترقية في كل الميادين و اعتبروا أن الجنسية حقا من حقوق حاملي الشهادات العلمية[2].

بالإضافة إلى سعيد قاسي نجد *ربيع الزناتي من المعلمين الاندماجيين و من أشد المعجبين بالحضارة الفرنسية حتى أصبح لا يرى الجزائر خارج الإطار الفرنسي والملاحظ لكلامه يدرك انه من أصحاب التكوين الفرنسي و انه واحد من هؤلاء المعلمين المتجنسين و نصب الزناتي نفسه من المدافعين عن الأهالي من خلال جريدته التي أنشأها سنة 1929 تحت عنوان <<صوت الأهالي>> و كانت دعوته قائمة على دمج المجتمعين حتى أنه أضاف إلى جريدته عنوانا فرعيا يفسر فلسفته و هو جريدة الاتحاد الفرنسي الإسلامي و جعل افتتاحية العدد الأول بعنوان (يجب أن تصبح الجزائر فرنسية) [3] و هي دعوة رامية إلى تجنيس شامل يضم جميع الفئات المجتمع ليضمن حصولهم على كافة الحقوق حتى لو تطلب الأمر التنازل عن الشخصية الجزائرية و قانون الأحوال الشخصية[4].

ومن قائمة المعلمين المتجنسين نجد *محمد صوالح الذي أيضا من الاندماجيين وهو عضو في الجمعية التاريخية التي تصدر المجلة الإفريقية سنة 1900 و هذه

---

[1] محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المصدر السابق، ص272.

[2] غي برفيلي، المرجع السابق، ص131.

*ربيع الزناتي: ولد الزناتي في عين الحمام تلقى تعليمه في مسقط رأسه يشتغل معلم وصحفي من المعاصرين الحركة المير خالد و ميلاد الجمعية ... ينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6، المرجع السابق ص 255-256.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع نفسه، ص256.

[4] تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي...، المرجع السابق ص 88.

*محمد صوالح : تدرج في سلك التعليم حصل على الدكتوراه شارك في الحرب الأولى ألف أعمالا حول المجتمع و من مؤلفاته المجتمع الأهلي في إفريقيا الشمالية ينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1، المرجع السابق ص 209.

الجمعية لا تقبل إلا المخلصين للقضية الفرنسية [1] أما فيما يخص التجنس فقد كان من المتبنين لفكرة والي الجزائر و المتمثلة في منح الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن الهوية الجزائرية التي تم ذكرها سابقا[2].

وكذلك الحال بالنسبة للمعلم *ابن حمودة الذي عدد الإنجازات التي قامت بها فرنسا في الجزائر و اعتبر التجنس واحد من هذه الإنجازات بقوله(أن الجزائر طلع عليها الفجر بتاريخ 1865 الذي فتح للجزائريين أبواب التقدم و التجنس) لكن الجزائريين لم يعترفوا بجميل فرنسا[3].

ما توصل إليه في الأخير أن المعلمين رغم محاولاتهم العديدة لتحقيق الإدماج والمساواة من خلال دعوة المجتمع إلى التجنس لإبعاده من حالة الحرمان الت ي آل إليها إلا أنهم كانوا يصطدمون بعدم تفهم الوسط الأوربي وحتى من زملائهم[4].

ب- التيار الثاني: دعاة المساواة

دعى هذا التيار إلى المطالبة بالتج نيس و بحق الحصول على الجنسية الفرنسية لكن في إطار التمسك بمقومات الشخصية العربية الإسلامية ، لم يقبلوا المساومة أو أي شرط خارج إطار الأحوال الشخصية و التشريع الإسلامي مع ضرورة المساواة مع المعمرين في جميع الميادين كما في ذلك المشاركة في الانتخابات و تطبيق القانون على الجزائريين و الفرنسيين على حد سواء من بين منظري هذا التيار [5] .

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق ص260-261.

[2] عبد الوهاب بن خليف المرجع السابق ص 83.

*ابن حمودة: تخرج من مدرسة الجزائر الشرعية الفرنسية و لا يعرف الاسم الأول لابن حمودة عاش في شرشال كان معلما في مدرسة سكان لويس بداكار ينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع نفسه، ص 247.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع نفسه، ص247.

[4] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المصدر السابق ص 273.

[5] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص83.

1/ موقف الأمير خالد:

بعد الانقسام الكبير الذي ألم بجماعة النخبة حول مسألة الجنسية و الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، تزعم الأمير خالد التيار الثاني المنادي بالمواطنة الفرنسية في إطار التشريع الإسلامي، و أوضح الأمير منذ بدايات نشاطه 1919[1] موقفه العدائي من التجنيس[2] لتعارض هذا الأخير مع مقومات الدين الإسلامي [3]و ليتمكن من إبراز موقف الجزائريين من المواطنة الفرنسية أسس جريدة الأقدام 1919 و التي أورد في مقالاتها الافتتاحية (أن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية و يرفضون التجنس داخل أي إطار غير إطارهم الخاص)[4] على رغم من أن الأمير خالد ذات تكوين و ثقافة فرنسية لكن الملاحظ لمطالبه يدرك مدى تركيزه على الجانب الديني [5]فالأمير مزج بين مطالبه الإدماجية كالمساواة مع الفرنسيين و التمثيل العادل للمسلمين و بين مطالبه الإصلاحية أي احتفاظ الجزائريين بوضعهم الخاص كمسلمين [6] و بذلك أرضى الأمير جماعة النخبة وفي نفس الوقت كسب تأييد جماهيري هذا ما جعل أجيرون يصفه بقوله << فهو كتقليدي

*الأمير خالد: الأمير خالد بن الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر ولد بدمشق 20 فيفري 1875، تخرج من كلية سان سير الحربية برتبة ضابط مؤسس جريدة الإقدام و جمعية الإخوة الجزائريين لينظر عمار عمورة، المرجع السابق، ص 164-165.

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص 221.

[2] مولود قرين، "الحركة الخالدية بين فلسفة الإصلاح والبعد الثوري الثوري الاستقلالي دراسة تحليلية نقدية في أدبيات الأمير خالد "، أعمال الملتقى الوطني حول البعد الثوري في نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1954، المنعقد بجامعة محمد بوضياف المسيلة، مارس 2016ص 36.

[3]حكيم بن شيخ ، الأمير خالد و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936 طبع المؤسسة الوطنية ف. م ، الجزائر، 2013، ص 71.

[4] سرحان حليم، ريغي حدة ، " تأثير الفكر الثوري للأمير خالد على نشاط مصالي الحاج في كفاحه السياسي ضد الاستعمار 1919.1927"، أعمال الملتقى الوطني حول البعد الثوري في نشاطه الحركة الوطنية الجزائرية 1919 1954 جامعة محمد بوضياف ، المسيلة مارس 2016 ، ص 105.

[5] أبو القاسم سرعد الله الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2، المرجع السابق، ص 361 362.

[6] نيكولاي دياكوف، المرجع السابق، ص 230.231.

نبذ التجنس و دافع عن الشخصية العربية البربرية أما كف تى جزائري فقد استعمل في خطبة لغة الاندماجيين[1]>> يرمي أجيرون إلى أن (الأمير) رفض التجنس لكنه في نفس الوقت يتفاعل مع الحضارة الغربية.

لم يكتفي بإبراز مواقفه العدائي من التجنس بل من المتجنسين أيضا فقد هاجم الأمير الأستاذ صوالح المتجنس و أتهمه بالتآمر ضد بني جنسه وجاحدا لاسيما أنه خاطب دعاة التجنس بقوله (إن المسلم الأهلي لايقبل بالحالة الفرنسية .... وإن الفرنسيين و إن قبلوا بتجنيس فئة من الجزائريين إلا أنها لن تسمح بتجنيس كل الجزائريين لأنها تخشى أن تذوب الأقلية الأوروبية داخل خمس ملايين مسلم إذن لن نتكلم مجددا عن الاندماج).

وعبر عن رأيه في اصلاحات فيفري 1919 من خلال جريدة الإقدام بقوله (لم يأت قانون فيفري 1919 بالجديد بالنسبة للجزائريين) لكن ذلك لم يمنعه من مشاركة في الانتخابات نوفمبر 1919[2] بصفته حامي الدين و انتصرت قائمته و أعتبر فوزا لأنصار الشخصية الاسلامية [3] لتلغى هذه الانتخابات بحجة عدم كفاءة مرشحي الحزب لأداء المهام.

لم يحبط هذا الأمر من عزيمة الأمير فظهر في سنة 1921 على رأس قائمة جديدة أورد فيها ضرورة منح الجزائريين المواطنة الفرنسية ضمن قانون الأحوال الشخصية[4] معتبرا التجنس الذي قاومه الشعب و طلائعه الدينية خروجا عن الدين

[1] نيكولاي دياكوف، المرجع السابق ص 230 ص 231.

[2] حكيم بن شيخ ، المرجع السابق ص 221.

[3] محمد قنانش ، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص ص 121، 122.

[4] حكيم بن شيخ ، المرجع السابق، ص ص 80، 82.

(الملة)[1] وواصل الأمير نضاله السياسي إلى غاية نف يهـ 1923[2] و طيلة هذا النضال رفض المساومة على مقومات الشخصية.[3]

2/ موقف محمد بن رحال*:

يعتبر محمد بن رحال من الأشخاص الذين حاولت فرنسا ضمهم إليها ليكونوا وسطاء بينها و بين الجزائريين رغم انه كان يتقن اللغة و الثقافة الفرنسية لكنه لم يتخلى عن أصوله و تراثه الديني و الوطني ، فقد كانت حصانته العربية الإسلامية تمنعه من الذوبان في الثقافة الفرنسية كما جعلته هذه الحصانة يدعو إلى التطور و ليس إلى الاندماج يدافع عن اللغة العربية و المحافظة على تطبيق الشريعة الإسلامية فكان جسرا لمرحلة صعبة هذه المرحلة التي كثر فيها الحديث عن التجنس و المتجنسون وظهور فئة المطورني (التي تم التعريف بها سابقا) التي رضيت بالتجنيس وخروج عن الدين بإحداث ظاهرة الزواج المختلط و أعتبر أن الجزائري الحقيقي هو الذي يدرك مدى فضل فرنسا عليه ويتنكر لجذوره. [4]

ومن القضايا الهامة التي ركز عليها بن رحال و دافع عنها هي محاربته لقانون التجنيد الإجباري و قانون التجنيس و هذا يرجع إلى تمسكه لمقومات دينه و اعتبارها المرجعية الوحيدة. [5]

---

[1] الصادق بخوش ، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية (مقاربة في دراسة الخلفية)، غرناطة ن ت ،الجزائر ، 2009، ص 70.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص225، 226.

[3] جمال قنان، قضايا و دراسات....، المرجع السابق ، ص108.

*أمحمد بن رحال : ولد بن رحال سنة 1858 في ندروصة بتلمسان . تقلد منصب خليفة أغا سنة 1876 ، كان أول شاب جزائري تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1874 و هو يبلغ من العمر 16 سنة . تولى قيادة ندرومة بمنصب قائد سنة 1878 توفي سنة 1928 (ينظر نيكولاي دياكوف ، المرجع السابق ، ص 125).

[4] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6 ، المرجع السابق ، ص ص 223 –226.

[5] نيكولاي دياكوف ، المرجع السابق ، ص 125.

يمكن القول بأن ابن رحال من الشبان المعتدلين الذين وازنوا بين إعجابهم بالثقافة الفرنسية لكن اتخذوها كوسيلة لدفاع عن قضايا أهاليهم، و في نفس الوقت تمسك (بن رحال) بجميع المقومات الدينية ، فقد ظل أهليا جزائريا مظهرا و روحا[1].

المبحث الثاني : موقف كتلة المحافظين :

تشكلت هذه الكتلة سنة 1900 من الفئات الجزائرية أي من المثقفين التقليدين وعلماء و زعماء الدين ، بعض الإقطاعيين و المرابطين كان هؤلاء من المصلحين يؤمنون بالقومية الإسلامية و الأعداء الألد لفكرة التجنيس و الخدمة العسكرية [2] وجعلوا مسألة الإبقاء على الشخصية الجزائرية ومقاومة كل الخطط الفرنسيين لإذابة الجزائر نصب أعينهم لذلك عارضوا جماعة النخبة بخصوص التجنيس و التغريب.

من أهم الشخصيات التي ضمنها هذه الكتلة نذكر *عبد القادر المجاوي و*عبد الحليم بن سما يق و*المولود بن م وهوب و أعضاء هذه الكتلة من المعارضين لتجنيس وكل ما يمس الشخصية الجزائرية و بالتالي الإصلاح دون الخروج عن إطار المقومات الإسلامية كانت زعامة المحافظين في يد المولود بن موهوب الذي عمل على تخليص الجزائريين من التعصب و الجهل و نادي بضرورة التعليم بكل الوسائل [3]تميز عصره

---

[1] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 151.

[2] محمد بلعباس ، المرجع السابق، ص 14.

*عبد القادر المجاوي: ولد عبد القادر بتلمسان في 1848 له مؤلفات منها منظومة اللمع في انكار البدع توفي سنة 1913 ينظر صالح بن نبلي فركوس ، تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال 814 ق م 1969 م ، ج3، ايدكوم ن ت ، الجزائر ، 2013، ص ص 69، 77 .

*عبد الحليم بن سمايق: ولد بالجزائر سنة 18565 كان مدرسا بارعا و أول من درس رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده ينظر صالح بن نبلي فركوس ، المرجع السابق ص ص 79 81.

*المولود بن موهوب: من اعيان مدينة قسنطينة و لد حوالي 1866 تعلم بالطريقة التقليدية عمل مدرسا في المدرسة الكتانية ينظر أبو القاسم سعد الله أبحاث وأراء في تاؤريخ ، ج2 دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1990، ص ص 193 195.

[3] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2، المرجع السابق، ص ص 146-148. 150. 151.

بحرمان المسلمين من الحقوق السياسية لاسيما الذين رفضوا الجنسية الفرنسية رغم ذلك نجد أن ابن موهوب لم يبدي رأيه فيما تعلق بهذه المسألة (التجنيس) وذلك بسبب عمله في الإدارة الفرنسية لكننا نستنتج من خلال تكوينه و وتفكير هأنه من المعارضين للتجنيس هذا الرأي مشترك بين كل من ينتمون إلى هذه الكتلة المحافظين فقد اتفقت جمعيها على ضرورة الإبقاء على الشخصية الجزائرية[1]

المبحث الثالث : موقف فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين:

يتصف أعضاء هذه الكتلة بالاعتدال في مطالبهم السياسية و المدنية نصبت نفسها ممثلة للمسلمين الجزائريين، تضم مجموعة من الشخصيات المثقفة باللغة الفرنسية[2]من ممثليها الزناتي والفلسي، فرحات عباس ، ابن جلول و لعب الأخيران دورا نشيطا في هذه الحركة مشددين على ضرورة دمج الجزائريين بفرنسا عن طريق التجنيس الجماعي [3].

أ-موقف صالح بن جلول*:

برز بن جلول كشخصية إسلامية من خلال تزعمه لحركة ال منتخبين المسلمين الجزائريين 1933 وهو من الأشخاص الذين لا يرون النور خارج الإطار الفرنسي[4]لذلك

---

[1] أحمد صاري، شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر المعاصر تقديم أبو القاسم سعد الله المطبعة العربية غرداية ، 2004، ص ص 17 19 20 26.

*فدرالية المنتخبين المسلمين: تأسست في 11 سبتمبر 1927 في الجزائر العاصمة و يربط بعض ميلاد هذا الحزب بالانتخابات 1919 و أغلب أعضائها مختارين من الإدارة الفرنسية ينظر أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص ص 351.352.

[2] سماعيلي زوليخة المولودة علوش ، المرجع السابق ص 424.

[3] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2، المرجع السابق، ص 352- 353.

*محمد الصالح بن جلول: سياسي محترف عضو في فرع الحزب الشيوعي بقسنطينة بدأ نشاطه في سنة 1931 من خلال تأسيس اتحاد نواب المنتخبين المسلمين الجزائريين ينظر محمد بلعباس ، المرجع السابق ص 30.

[4] محمد بلعباس، المرجع نفسه، ص ص 29، 30.

وصفته جريدة الأمة (لسان نجم افريقية الشمالية تصدر في فرنسا)بأنه الحلقة التي تربط الشعب الجزائري بفرنسا[1].

كان ابن جلول ينظر إلى التجنس و الإدماج على انه المخرج الوحيد من المسألة التي يعيشها هذا الشعب و زادت إصلاحات كليمنصو التي تمنح المواطنة الفرنسية للمسلمين من تمسكه بتلك الفكرة [2] وعمل بواسطة حركة فدرالية المنتخبين القسنطينية Fédération Des elus musulmans Algérie (F E M A) على تجسيد تلك المطالب[3]، ونتيجة لتشبعه بالثقافة الفرنسية نجده ينفي وجود وطنية جزائرية و أن كل ما هناك في رأيه وطنية فرنسية يقول << إذا كان لدينا وطنية أفليست هي فرنسية لحما ودما>>[4].

صرح بن جلول على ضرورة تحويل الجزائريين إلى فرنسيين في اللغة و التفكيير واتهم العلماء بأنهم الحاجز الذي يقف أمام اندماج المسلمين[5] فقد ضل جلول يرمز إلى الإصلاح السياسي و يأمل أن يصبح موطنا فرنسيا دون العدول عن القانون الشخصي وعمل جاهدا للاندماج في الأمة الفرنسة بشرط الحفاظ على الأحول الشخصية الإسلامية[6] الإسلامية[6]

لذلك نجده عند صدور المشروع بلوم فيوليت الذي يمنح الجنسية الفرنسية للفئة المثقفة في إطار قانونهم الخاص قد أسس عدة وفود المؤيدة للمشروع [7] و هو أيضا الحلم الذي راود صديقه فرحات عباس [1].

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، المرجع السابق، ص 70.

[2] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 30.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 230 231.

[4] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، المرجع السابق، ص ص 71 72.

[5] مصالي الحاج، مذكراته (1898–1938) تر: محمد المعراجي، طبع المؤسسة و ف م ،الجزائري2007 ، ص 205

[6] علي مراد، المرجع السابق، ص 498.

[7] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، المرجع السابق، ص 68.

ب/موقف فرحات عباس:

يعد فرحات عباس من ابرز دعاة سياسة التجنيس و الإدماج[2] بدأ مسيرته النضالية في الحياة السياسية بعد الحرب العالمية الأولى لاسيما عندما نشر كتابه الأول بعنوان الشاب الجزائري (صدر سنة 1931) ضمنه بقوله (أن الجزائر ارض فرنسية و نحن فرنسيون لنا قانوننا الشخصي الإسلامي و نأمل أن تتحول الجزائر من مستعمرة إلى مقاطعة و لا يوجد شيء من القر آن يمنع الجزائري من أن يكون فرنسي الجنسية و إنما المانع هو الاستعمار[3]).

ناضل فرحات عباس من اجل الحصول على إصلاحات تخدم الجزائريين[4] هذا ما نلمسه في برنامجه الذي أكد فيه على ضرورة احترام الإسلام و اللغة العربية في ظل المساواة بين المسلمين و الفرنسيين[5] و تكون هذه المساواة خاصة في قضية منح المواطنة فهو يؤمن أن الجزائري المسلم يمكن أن يكون فرنسيا[6].

أبدى فرحات عباس رأيه في إصلاحات 1919 قائلا (أن قرار 4 فيفري 1919 جورج كليمنصو) <<لم يأتي بأي تغيير لحالتنا كأشخاص فالفرنسي و العربي بقي ... متميزين... و معنى ذلك أن قضية الجنسية و المساواة بقيت دون حل>>[7]رغم ذلك واصل

---

[1] علي مراد، المرجع السابق، ص 498.

*فرحات عباس: ولد سنة 1899 التحق بالتعليم الثانوي بقسنطينة واصل تعليمه الجامعي في فرع الصيدلة بالعاصمة عضو في فدرالية النواب المسلمين الجزائريين، ينظر: بن يوسف بن خدة جذور أول نوفمبر 1954 ، تر: مسعود الحاج مسعود ، ط2 دار الشاطبية، ن ت ، الجزائر 2012، ص 78 .

[2] يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج2 ،دار الهدى ط. ن. ت، الجزائر، 2009، ص 31.

[3] محمد بلعباس، المرجع السابق ص 30.

[4] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 114.

[5] يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب ، المرجع السابق، ص ص 31، 32.

[6] الجيلالي صاري، محفوظ قداش ، المقاومة السياسية 1900-1954 ،المرجع السابق ،ص 21.

[7] عبد الرحمان ابن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر (1920 1936)، ج1 ، ط3، منشورات السائحي ، الجزائر، 2010 ، ص 368.

مسيرته الإدماجية ففي سنة 1931 تم الكشف عن الاقتراح السري لفرحات عباس الذي تم تقديمه للمجلس الأمة مفاده إلغاء قانون الأحوال الشخصية الذي يتحكم إليه المسلمون مقابل حيازة على المواطنة [1]فقد ظل يعقد أمالا كبيرة في فرنسا و في مشاريعها الإدماجية و التي لا نلمس حقيقة لها في ارض الواقع و يكون مشروع بلوم فيوليت خير دليل على ذلك هذا المشروع الذي لقي تأييدا كاملا من فرحات عباس و لاسيما انه منح الجنسية الفرنسية للمسلمين في إطار قانونهم الإسلامي و لكن من سوء حظه انه تم رفضه من طرف الجالية الأوروبية التي رفضت سياسة التجنيس و من الأغلبية المسلمة حتى لا تخرج عن دينها[2].

في الأخير يذكر محفوظ قداش في كتابه المقاومة السياسية أن فرحات عباس رغم إصراره الكبير على التجنيس الجماعي للمسلمين لكنه لم يكن من المتجنسين [3] فقد كانت مطالبه هو و صديقه ابن جلول تتصف بالاعتدال لاسيما فيما يخص احتفاظ الجزائريين بشريعتهم .

المبحث الرابع:موقف نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب:

1 - موقف نجم شمال إفريقيا

أنشئ النجم في سنة 1926 على يد العمال المهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا [4]و بعد أن انفصل عنه المراكشيون و التونسيون[5] تحول إلى منظمة جزائرية خالصة

---

[1] محمد تقيّ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، تر عبد السلام عزيزي، دار النشر ، الجزائر ، 2010 ،ص 54 .

[2] يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب ، ج2 ، المرجع السابق، ص ص 32، 33.

[3] الجيلالي صاري ،محفوظ قداش، المرجع السابق ،ص 21.

[4] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 167.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائر ، المرجع السابق، ص 83.

مصالي الحاج ولد في 1898 بتلمسان حفظ القران ثم دخل إلى المدرسة الفرنسية و جند في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العلمية الأولى انخرط في العمل السياسي في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي توفي 1973 ينظر عمار عمورة، المرجع السابق، ص 167.

خالصة و أصبح *مصالي الحاج رئيسا لهذه المنظمة جعل هذا الحزب من استغلال البلاد الهدف الأسمى له هذا ما نلمسه في الخطاب الذي ألقاه مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل المنعقد في 10 15 فيفري 1927 حيث نادى:1- استقلال البلاد 2- إنشاء جيش وطني3- إجلاء الجيش الفرنسي[1].

وفي صياغ خطابه وجه نقده إلى قانون التجنيس الذي يمنح المواطنة للأقلية صغيرة من الأهالي في حين يبقى معظمهم محرومين من التمثيل و تفرض ع ليهم الضرائب و الخدمة العسكرية[2] لذلك طالب مصالي الحاج بمنح الحقوق السياسية والثقافية للأهالي مثل الفرنسيين و لكن في إطارهم الديني [3] فقد اعتبر النجم العقيدة الدينية عنصرا هاما في الشخصية الجزائرية ليحتج على التضييقات التي أدخلت على قانون 4 فيفري 1919 فيما يخص منح الجنسية الفرنسية مع التخلي عن الهوية الإسلامية) [4] كما عارض النجم على محتوى مشروع بلوم فيوليت بعد أن كشف عن وجهه الحقيقي وهو تحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية[5].

وأكد أن الشعب الجزائري لن يقبل ذوبانه عن طريق الاندماج فوحدة هذا الشعب في لغته و دينه و عاداته تفرض عليه أن لا يتنازل عن جنسيته العربية الإسلامية وهذا التنازل من أجل ورقة التصويت و قبوله لذلك يعني اندثار هذا الشعب [6] بالإضافة إلى أن أن هذا المشروع (بلوم فيوليت) لا يحقق أماني الشعب الجزائري في الاستقلال و السيادة بل جاء فقط من اجل تفكيك بنيته الاجتماعية و قد اعترض النجم على بعض زعماء

[1] محمد بلعباس المرجع السابق، ص ص 21 23.

[2] محفوظ قداش، محمد قنانش ، نجم شمال افريقيا (1926 1937) تر أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 ،ص ص 56، 58.

[3] عبد الرحمان ابن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي ، ج1 ، المرجع السابق ، ص412.

[4] محفوظ قداش ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1، المصدر السابق ، ص ص 268 ،272.

[5] احمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ، تر الحاج مسعود مسعود محمد عباس ، دار القصبة للنشر الجزائر ، 2003، ص ص 124، 125.

[6] إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 112.

الأحزاب الذين تضامنوا مع المشروع مثل جمعية العلماء المسلمين [1]ظل النجم ينادي بالوطنية و الاستقلال [2] إلى غاية حله في 1937[3] ولكنه لم يتوقف و تجدد تحت اسم حزب الشعب الجزائري [4].

2 – موقف حزب الشعب الجزائري:

بعد أن حل نجم شمال إفريقيا لم يضعف المناضلين و لم يتشتتوا بل عملوا على تأسيس حزب الشعب برئاسة مصالي الحاج واصل المسيرة النضالية التي بدأها النجم فكان التغيير اسميا فقط فمبادئه و مطالبه بقيت هي نفسها [5] لاسيما في ما تعلق بالمحافظة على الشخصية الإسلامية الجزائرية التي جعل منها الهدف الأساسي له [6] لذلك استنكر المكتب السياسي لحزب الشعب سياسة الإدماج و التجن يس التي تهدد هذه الشخصية و مقوماتها كالدين و اللغة[7].

كما ندد حزب الشعب بمشروع بلوم فيوليت الذي يقضي منح المواطنة الفرنسية للنخبة الجزائرية التي لا تتجاوز 60 ألف بعد إنكارهم للمواطنة الجزائريةة و الأحوال الشخصية رغم تأييد كل المنظمات الجزائرية لهذا المشروع حتى جماعة العلماء المسلمين الجزائريين[8]و لم يكتفي حزب الشعب بمعارضته بل عمل على إفشال هذا المشروع الذي

---

[1] محمد بلعباس المرجع السابق، ص 24.

[2] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، المرجع السابق، ص 384.

[3] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر المصدر السابق، ص 134.

[4] يحي بوعزيز، ثوارت القرن العشرين ، دار البصائر ن ت ، الجزائر، 2009 ، ص 8 .

*حزب الشعب الجزائري: تأسس الحزب في 11 مارس 1937 في فرنسا أسندت رئاسته إلى مصالي الحاج و كان برنامجه السياسي هو نفس برنامج النجم ينظر عبد لكريم بوصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى ، ط2 ، دار مداد يونيفارسيتي براسس، قسنطينة ، 2009، ص 293.

[5] عبد الكريم بوصفصاف ، المرجع نفسه ، ص 293.

[6] محفوظ قداش، محمد قنانش ، حزب الشعب الجزائري (1937 1939) تر أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 ص49.

[7] إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 112.

[8] محفوظ قداش، محمد قنانش ، حزب الشعب الجزائري (1937 1939) ، المرجع السابق ص 49، 50.

وصفه مصالي الحاج (أنه أداة لإبقاء هيمنة المستوطنين الأوروبيين) [1] كما وجه نداء للعلماء ذكر فيه <<اتركوا الدفاع عن المشروع فيوليت إلى المستأصلين و ليكن تجميع الأهالي في شعب واحد تحت فكرة التضامن العرفي و الديني >> [2] يرجع سبب رفض حزب الشعب للمشروع لأنه احدث انقساما في صفوف النخبة [3]كما أن المشروع يهدف إلى تحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية إلى الأبد [4] من خلال قراراته الإدماجية فهو يهدف إلى استبدال هوية هذا الشعب بهوية أجنبية[5]وفي الأخير يمكن القول أن الحزب الشعب رفض المساس بالهوية الإسلامية فهدف إلى إجبار فرنسا على الاعتراف بالشخصية الجزائرية للمسلمين[6].

المبحث الخامس: موقف جمعية العلماء المسلمين و الحزب الشيوعي الجزائري :

1 - موقف جمعية العلماء المسلمين

بدأت المواقف السياسية للجمعية العلماء تظهر سنة 1932 و ذلك من خلال قيام أعضائها بحملة تحسيسية تدعو فيها إلى محاربة فكرة إعطاء الجنسية الفرنسية الجماعية للجزائريين[7]فقد تزامن ظهورها في وقت كثر فيه الحديث عن اندماج الجزائريين بفرنسا والدعوة إلى التخلي عن الهوية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية مثل ما نصت

---

[1] عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 234، 235.

[2] عثمان سعدي ، الجزائر في التاريخ ، دار الأمة ط ن ت الجزائر ، 2013 ص ص 706، 707 .

[3] محفوظ قداش ،محمد قنانش ، حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 54.

[4] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق، ص 103 104.

[5] محفوظ قداش، محمد قنانش ، حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 54، 55 .

[6] عمار بوحوش المرجع السابق ص 302.

*جمعية العلماء المسلمين: حركة دينية إصلاحية تزعمها جماعة من العلماء مثل عبد الحميد بن باديس ، الطيب العقبي ، البشير الابراهيمي ظهرت بنادي الترقي 5 ماي 1931 تدعوا إلى مبادئ الدين الإسلامي ،ينظر: محمد بلعباس المرجع السابق، ص ص 25 ، 26.

[7] عبد الوهاب بن خليف ، المرجع السابق، ص101.

عليه إصلاحات 1919[1] و نظر العلماء إلى التجنس انه خط ة من فرنسا لمحو الإسلام و العروبة وأصبح المتجنسون محل سخرية و شفقة من العلماء معتبرين أن التجنس لم يكن شيئا حميدا [2]و ارتكزت سياسة العلماء المسلمين على تحقيق المساواة و في نفس الوقت دون التخلي عن الجنسية الجزائرية[3].

وقد سلكت جمعية العلماء المسلمين بزعامة *بن باديس في محاربتها لسياسة التجنيس سبيلين:

1/ أنها أصدرت فتوى دينية شرعية بتكفير كل إنسان متجنس و يتخلى عن إحكام الشريعة الإسلامية و بالتالي يحرم من الصلاة عليه عند وفاته و عدم دفنه في مقابر المسلمين كما انه لا يزوج من النساء الجزائريات الغير متجنسات.

2/ العمل على نشر الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر.

ولتبليغ الرسالة استعانت بالصحافة ووسائل الإعلام[4] مثل جريدة الشهاب * التي نشرت في جويلية 1935 مقالا سياسيا أوضحت فيه موقف المسلمين من التجنس جاء فيه(الخمسة ملايين من المسلمين لن يقبلوا الجنسية الفرنسية و لن يقبلوا الحقوق التي تعطى لهم إنهم يفضلون الموت في فقر و جهل فذلك أحسن لهم من العيش بعد التخلي

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 245

[2] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2، المرجع السابق، ص ص 403، 404.

[3] عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 252.

[4] تركي رابح ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي و التربية بالجزائر... ، المرجع السابق، ص ص 98، 99، 245.

*عبد الحميد بن باديس: ولد في 1989 بقسنطينة حفظ القران وتعلم مبادئ الشريعة الإسلامية على يد علماء قسنطينة درس بجامع الزيتونة و تحصل على شهادة العالمية بعد أن سافر إلى البقاع المقدسة ينظر بشير كاشة الفرجي ، المرجع السابق ، ص ص 110، 111.

عن هويتهم الإسلامية) [1] فهدف ابن باديس منذ نشأة جمعية علماء المسلمين [2] هو محاربة السياسة الاستعمارية الرامية إلى تجنيس الجزائريين [3] كما قاوم دعاة التجنيس والإدماج لاسيما عندما أنكروا وجود الجزائر رد عليهم قائلا <<إننا نرى الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة و هي ليست فرنسا و لا تريد أن تصبح فرنسا و لو جنسوها لأنها بعيدة كل البعد عنها بلغتها و عاداتها و أحوالها و ديانتها و حدودها>>.

حمل ابن باديس على عاتقه تحقيق إصلاح ديني و حاول إحباط كل محاولات فرنسا لإجبار الجزائريين على التخلي عن دينه و قوميته العربية سعيا وراء تجنيسه بالجنسية المحتل [4] ليعبر عن رأيه بكل صراحة و ليرد على فرنسا احسن رد على كل محاولاتها الفاشلة في تجنيس الجزائريين في صيحة خالدة و مدوية بقي أثر صدها إلى يوم الدين [5] .

شعب الجزائر مسلم و إلى العروبة ينتسب

من قال حاد عن اصله أو قال مات فقد كذب

اورام إدماجا له رام المحال من طلب [6]

لم يختلف رأي * الطيب العقبي عن رأي ابن باديس فيما يخص التجنيس فقد اعتبر العقبي التجنيس كفرا محرما في الشريعة الإسلامية و هو بذلك يرد على كل من

---

[1] عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 252.

*الشهاب: من أهم الصحف التي كانت تعبر عن افكار جمعية العلماء المسلمين كان لها الفضل في بناء قاعدة شعبية تؤمن بمبادئ الإسلام ينظر: عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 100.

[2] تركي رابح ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد.... ، المرجع السابق ص ص 437.

[3] أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج4 ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996، ص 145.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق ، ج1، ص91.

[5] يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية ، دار البصائر ن. ت، الجزائر، 2009، ص 489.

[6] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ج 1، الدار العثمانية ، الجزائر، 2013، ص 129.

*الطيب العقبي: و لد العقبي في 1889 بسيدي عقبة قرب بسكرة مؤسس جريدة الإصلاح 1927 كان ممثلا للعلماء في الجزائر العاصمة ينظر أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2، المرجع السابق ص ص 392 . 293

اتهمه بأنه أباح التجنيس[1] و أورد ذلك في جريدة البصائر بقوله << التجنيس بمعناه المعروف في شمال افريقية حرام و الإقدام عليه غير جائز بوجه من الوجوه و من استحل استبدال حكم واحد من أوضاع البشر قوانينهم بحكم من أحكام الشرع الإسلامي فهو كافر مرتد عن دينه بإجماع المسلمين >>[2].

وأشار أحمد توفيق المدني إلى مخاطر التجنيس و أثره على الشخصية الإسلامية بقوله <<أن أول تلك الطرق هو طريق التجنس، أي التخلي عن الجنسية و اللغة ورفض التاريخ والتقاليد الإسلامية وتبني جنسية العرق المهيمن مع كل ما يترتب عنه من تغيير في اللغة و الأخلاق و ال ذهنية>>[3] و حسب رأيه أن التجنيس مجرد بدعة ابتدعها الفرنسيون و بالتالي أخفقت هذه السياسة [4] أما في العاصمة فيروي أحمد توفيق المدني أنه شاهد بعض العائلات الكبرى ترفض أن تزوج بناتها من ابناء الذين تجنسوا[5].

حاربت جمعية العلماء المسلمين التجنيس و نازلت أنصاره حتى أخرستهم نهائيا ثم أفتت فتواها التي تعتبر جريئة و بها تحدي للإ دارة الفرنسية و إبطالا لمخططها [6] هذه الفتوى التي أصدرها رئيس الجمعية العلماء عبد الحميد بن باديس في 10 أوت 1937 من بعض ما جاء فيها :

1/ التجنيس بالجنسية الفرنسية التي ينجم عنها التخلي عن الشريعة الإسلامية هو مرتد

2/ الذي حكم عليه من طرف قاضي إسلامي و استأنف أمام القاضي الفرنسي هو كذلك مرتد و مارق عن الدين.

3/ الذي ترك وصية في غير أصول الإسلام هو كذلك مرتد.

---

[1] أحمد مريوش ، المرجع السابق، ص ص 366، 367.

[2] الطيب العقبي ، كلمتي الصريحة في التجنيس و المتجنسين ، البصائر العدد 77، 1937، ص 312.

[3] محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، المصدر السابق ، 440.

[4] احمد توفيق المدني ، حياة كفاح ، ج2، المصدر السابق ، ص ص 242، 243.

[5] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر ، المصدر السابق، ص 439.

[6] تركي رابح ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد ، المرجع السابق، ص 438.

4/ الذي تزوج بإمارة غير مسلمة و يصبح أبناؤه غير مسلمين و هو يدرك ذلك فهو مرتد[1].

أحدثت هذه الفتوى صدى كبير ليس في الجزائر وحدها و إنما في تونس والمغرب فكانت بمثابة الضربة القاضية لسياسة الاستعمارية[2] وحطمت هذه الفتوى أمال المتجنسين و أحلامهم التي بنوها على أساس التخلي على مقوماتهم[3] .

2 – موقف الحزب الشيوعي :

يعتبر الحزب الشيوعي الجزائري أقدم حزب جزائري يضم الأوربيين والجزائريين على حد سواء[4].

و هو من دعاة الإدماج و التجنيس[5] و يمكن أن نستدل على الدعوة الاندماجية لهذا الحزب من خلال التصريح الذي أدلى به السيد قدور بلقاسم الأمين الوطني للحزب في العديد من المناسبات في قوله << دعاة الانفصال أقلية و هم لا يمثلون سوى أنفسهم أما المسلمون يعني الجزائريين فإنهم لا يريدون تطليق فرنسا >> ليعبر بذلك عن إرادة الحزب الشيوعي الفرنسي الذي رفض أي عمل يؤدي إلى الانفصال الجزائر عن فرنسا[6] هذه الدعوة الإدماجية للحزب الشيوعي الجزائري تدل على أن الحزب بقي خاضعا

---

[1] جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر... ، المرجع السابق ، ص 110.

*انظر الملحق رقم 04.

[2] إبراهيم مهديد ، المرجع السابق ، ص 115.

[3] تركي رابح ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد ...، المرجع السابق ، ص98.

[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عباد ، صالح المثلوني طبع مؤسسة الوطنية .ف. م الجزائر، 1994، ص 10.

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم ، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر ، دار الأمة ن ت ، الجزائر ، 2013، ص 23.

[6] محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، دمشق، 1993، ص ص 222، 223.

لتوجيهات الحزب الشيوعي الفرنسي [1] فهذا الأخير لم يتخلص من إديولوجيته القومية الاستعمارية فطيلة العشرينيات ظل يعامل الجزائر على أنها مقاطعة فرنسية[2].

ساند الحزب الشيوعي الجزائري المشروع بلوم فيوليت الإدماجي الرامي إلى منح صفة المواطنة الفرنسية إلى النخبة الجزائرية ليؤيد بذلك فكرة منح الجنسية ال فرنسية[3] و ضمانا لمواصلة الاتحاد بين الشعبين الجزائري و الفرنسي [4] و هذا سبب الحملة التي شنها ضد نجم شمال افريقية حتى حلته حكومة الجبهة الشعبية بتهمة الدعوة إلى الانفصال والاستقلال.[5]

ويمكن القول في الأخير أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن له أي موقف فيما يتعلق بالمسألة الوطنية فعدم الاعتراف بالوجود الوطني للشعب الجزائري ظل قائما [6] وأفكاره و مبادئه هي أفكار و مبادئ الحزب الشيوعي الفرنسي[7].

خلاصة:

نستنتج من خلال ما درسناه في هذا الفصل أن قانون الذي أصدره الفرنسيون كان عامل انقسام لدى أوساط النخبة بين جماعة قبلت بالتجنيس دون مراعاة مسألة الأحوال

---

[1] عمار عمورة ، المرجع السابق، ص 178.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2 ، المرجع السابق، ص347.

[3] محمد حربي ، المصدر السابق، ص 10.

[4] عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 282.

[5] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص ص 222 ، 223.

[6] جمال قنان ، قضايا و دراسات .....، المرجع السابق ص 205.

[7] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص ص 223.

الشخصية و ظلت تعتبره الخيار الوحيد للشعب الجزائري الذي يفتح أمامه الفرصة لنيل كافة الحقوق السياسية و المدنية مع ظهور طر ف آخر معادي لهذه الفكرة مطالب بالجنسية لكن مع الرفض المطلق و الأكبر لتنازل على المقومات الإسلامية مهما كانت الإغراءات المقدمة بزعامة الأمير خالد ومع توالي ظهور الأحزاب الأخرى التي اتفقت في نقاط اختلفت في أخرى لاسيما في مسألة دمج الجزائر و منح الجنسية الفرنسية مع التخلي أو عدم تخلي عن الأحوال الشخصية.

كما رأينا الرفض المطلق الذي أبداه الجزائريين للتجنيس والمتجنسيين والصفات التي كانوا يطلقونها على المتجنس (المتورني) ، هذا الرفض أوضح لفرنسا مدى صمود هذا الشعب ومدى تمسكه بمقوماته الإسلامية، هذا الموقف دعمته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وسخرت صحفها لإبداء مواقف الجزائريين ولتظهر مدى الإخفاقات التي مني بها الفرنسيون .

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية :

01 -أن السلطات الاستعمارية حاولت منذ احتلال الجزائر 1830 إلى القضاء على المقومات الشخصية الجزائرية مارست في البداية:

أ -**الأسلوب العسكري:**

من خلال التجهيل وتعطيل المساجد والمؤسسات الثقافية ، والهدم والتخريب ، إضافة إلى العمليات الإبادية الإجرامية التي مارستها في حق الجزائريين

ب -**الأسلوب السياسي الإغرائي:**

وذلك من خلال تجسيد بعض القوانين السياسية الإدارية والتي ظاهرها منح الحقوق السياسية والجنسية الفرنسية و تخلي (المسلمين) على الأحوال الشخصية والمقومات الإسلامية (الدين ، اللغة ، التاريخ ، العادات والتقاليد) ، إضافة الى الاحتكام بالقوانين المدنية الفرنسية لا سيما فيما يخص (الزواج ، الميراث .....) كوسيلة للنجاة من الهيمنة الإستعمارية.

أما باطنها فهو تحويل الجزائريين إلى مجرد رعايا فرنسيين أو مواطنين من الدرجة الثانية في بلدهم سكانه وملاكه محرومين من أدنى وأبسط الحقوق التي للمواطنيين الفرنسيين .

02 -اعتبر هذا القانون الفرنسي (التجنيس) الجزائريين من جهة مواطنين فرنسيين ومن جهة أخرى ليست لهم أي حق في التمتع ببعض الوظائف والمناصب الإدارية إلا إذا تخلو عن الهوية الجزائرية.

03 -مر التجنيس بعدة مراحل كانت فرنسا تحاول تحسين وت خفيف شروط الحصول على المواطنة الفرنسية إرضاء لبعض النخب المتفقة لاسيما فيما تعلق بإصلا حات 1919 والتي اعتبرتها فرنسا كرد جميل لمشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى.

04 نجحت فرنسا إلى حد ما في ضم فئة من الجزائريين إلى الفرنسة والتجنيس وتحولوا إلى أكبر دعاة لهدون أن يعيروا أي اهتما م لمسألة المحافظة على الشخصية الدينية ليمثل هذا التيار المفرنس شريف بن حبيلس ، زناتي وغيرهم.

05 ظهور تيار ثاني من النخبة المعتدلة التي لم تنجر وراء المغريات الفرنسية ورفضت التنازل عن المقومات الدينية تحت أي شكل من الأشكال مطالبة بالتجنيس في الإطار الديني رغبة في الحصول على بعض الحقوق السياسية الكاملة كمواطنين فرنسيين.

06 أما الحزب الاستقلالي الذي ترأسه مصالي الحاج فرفض الحديث المطلق عن الإدماج والتجنيس وأوضح مطالبه المنادية بالحرية وخروج الفرنسيين من أرض الجزائر.

07 –ومع بروز حركة إصلاحية المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين بزعامة عبد الحميد ابن باديس كان الهدف من وراء نشأتها الحفاظ على الشخصية الإسلامية ومواجهة كل من يحاول المساس بها لتقف موقفا عدائيا واضحا وجلي لتجنيس ودع اته واستعملت كل الوسائل لمجابهة ذلك وختمت حربها بإصدار فتوى تحرم التجنيس فكانت الضربة القاضية التي أنهت قانون التجنيس وأنهت مهام دعاته

08 –توقف الحديث عن التجنيس مع ظهور بوادر الحرب ا لعالمية الثانية، لكن ذلك لا يعني أن مسألة منح الجنسية الفرنسية انتهت نهائيا ، فبعد خروج فرنسا من الحرب العالمية الثانية وبعد المجازر التي ارتكبت في حق الجزائريين 1945 حاولت (فرنسا) إصلاح الأوضاع بإظهار دستور 1947 الذي كان التجنيس واحد من مضامينه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر :

1.أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (1925-1945)، ج 2، عالم المعرفة.ن.ت، الجزائر، 2010.

2. أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، عالم المعرفة ن-ت، الجزائر، 2010.

3. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، عالم المعرفة ن.ت، الجزائر، 2010.

4. احمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر الحاج مسعود مسعود محمد عباس، دار القصبة للنشر الجزائر، 2003.

5. أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة ط.ن، الجزائر، 2007.

6. بن يوسف بن خدة جذور أول نوفمبر 1954 ، تر: مسعود الحاج مسعود ، ط 2 دار الشاطبية، ن ت ، الجزائر 2012.

7.الشريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي ، تر عبد الله حمادي وآخرون ، دار بهاء الدين ن.ت ،الجزائر ، 2009 .

8. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر فيصل الأحمر، دار المسك، الجزائر، 2010.

9. محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)، ج1، تر أمحمد بن البار، شركة دار الأمة ط.ن.ت، الجزائر، 2011.

10. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر (1830-1954))، تر محمد المعراجي، طبع المؤسسة الوطنية إ.ت.إ، الجزائر، 2008.

11. محفوظ قداش، محمد قنانش ، حزب الشعب الجزائري (1937 1939) تر أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 .

12. محفوظ قداش، محمد قنانش ، نجم شمال افريقيا (1926 1937) تر أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 .

13. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عباد ، صالح المثلوني طبع مؤسسة و ف م الجزائر 1994.

14. محمد قنانش ، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005.

15. مصالي الحاج، مذكراته (1898-1938) تر: محمد المعراجي، طبع المؤسسة و ف م ،الجزائري2007 .

16. مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع تر حنفي بن عيسى ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007.

17. شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، تر م.حاج مسعود، ع.بلعريبي، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

18. شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

19. شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير)، ج2، دار الأمة إ.ن.ت، الجزائر، 2008.

20. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، مج 1، تر جمال فاطمي وآخرون،شركة دار الأمة ط.ن.ت، الجزائر، 2013.

21. عبد الرحمان ابن إبراهيم بن العقو ن، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر (1920 1936)، ج 1، ط 3، منشورات السائحي، الجزائر 2010.

قائمة المراجع :

1.إبراهيم مهديد، الدور الإصلاحي والنشاط السياسي للشيخ محمد البشير الإبراهيمي على نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931-1944)، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

2. أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر، ج 5، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 2005.

3. أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 7، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998.

4. أبو القاسم سعد الله أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ، ج2 دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1990.

5. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ط4، ج2، ذار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

6. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 3، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005.

7. أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

8. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج6، عالم المعرفة ن.ت، الجزائر، 2015.

9. أحمد صاري، شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر المعاصر تقديم أبو القاسم سعد الله المطبعة العربية غرداية ، 2004.

10. أحمد مريوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة ط.ن.ت، الجزائر، 2006.

11. أحميدة ميموني، عبد الحميد بن باديس من خلال نصوصه، منشورات ميموني، الجزائر، 2013.

12. أوليفيي لوكور غرانميزون، الاستعمار الابادة (تاملات في الحرب والدولة الاستعمارية)، تر نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2008.

13. بشير كاشة الفرجي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، المؤسسة و.إ.ن.إ، الجزائر، 2007.

14. حكيم بن شيخ ، الأمير خالد و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936 طبع المؤسسة و ف م الجزائر 2013.

15. تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1956)، ط2، الشركة الوطنية ن.ت، الجزائر، 1981.

16. رابح تركي ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 438.

17. رابح تركي ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، المؤسسة الوطنية إ.ن.إ، الجزائر 2008.

18. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (دراسات في المقاومة والاستعمار)، منشورات وزارة المجاهدين، (د.م)، 2009.

19. جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.م)، 2016.

20. الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900.1954 الطريق الاصلاحي و الطريق الثوري، تر عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

21. خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871، طبع المؤسسة ف.م، الجزائر 2013.

22. رافائلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء الثورة التحرير الجزائرية، تر أحمد بن محمد بكلي، أمد وكال للنشر،(د.م)، 2010.

23. زبير سيف الإسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الوطنية للطباعة، (د.م)، 1988.

24. سعيد بن عبد الله، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج 1، مؤسسة نيسو.ن.ت، الجزائر، 2011.

25. سماعيلي زوليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر (من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال)، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

26. الصادق بخوش ، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية (مقاربة في دراسة الخلفية)، غرناطة ن ت ،الجزائر ، 2009.

27. صالح بن نبـيلي فركوس ، تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال 814 ق م .1969 م ، ج3، ايدكوم ن ت ، الجزائر ، 2013.

28. طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر (1947-1956)، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

29. الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية (قلب الثورة النابض)، شركة دار الأمة ط.ن.ت، الجزائر، 2013.

30. عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012.

31. عبد الكريم بوصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى ، ط2 ، دار مداد يونيفارسيتي براسس، قسنطينة ، 2009.

32. عبد الوهاب بن خليف، الوجيز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار بني مزغنه، ن ت، الجزائر، 2005.

33. عثمان سعدي ، الجزائر في التاريخ ، دار الأمة ط ن ت الجزائر ، 2013 .

34. عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور، تر حاج مسعود، ج 1، دار هومة ط.ن.ت، الجزائر، 2008.

35. علي مراد الحركة الاصلاحية في الجزائر، تر محمد يحياتن، دار ال حكمة الجزائر، 2007.

36. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

37. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ريحانة ن.ت، الجزائر، 2008.

38. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، طبع المؤسسة و .ف.م ،الجزائر ، 2013 .

39. غي برفيلي، النخبة الجزائرية الفرانكفونية (1880-1962)، تر م حاج مسعود وآخرون، دار القصبة.ن، الجزائر، 2007.

40. لحسين بن شيخ أث ملويا، قانون الجنسية الجزائرية، ط 1، دار الخلدونية ن.ت، الجزائر، 2010.

41. محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق ، وثائق جديدة و صور نادرة تنتشر لأول مرة: ط2، دار ابن كثير ط،ن ت، بيروت، 2007.

42. محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1904)، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

43. محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 1 ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، دمشق 1993.

44. محمد الميلي، الشيخ مبارك الميلي (حياته العلمية ونضاله الوطني)، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

45. محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة ن.ت، الجزائر، 2009.

46. محمد سعادي، القانون الدولي الخاص (وتطبيقاته في النظام القانوني الجزائري)، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.

47. محمد سكال، بـاسم الحضارة، تر: بـشير بولفراق، دار القصبة للنشر،الجزائر، 2005.

48. محمد صالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، ط.ن.ت، الجزائر، 2005.

49. مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر (1833-1870)، دار المعرفة الدولية ن.ت، الجزائر. .

50. مولود قاسم نايت بلقاسم ، ردود الفعل الاولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر ، دار الأمة ن ت ، الجزائر 2013.

51. نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والاسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.

52. نيكولاي دياكوف، حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن 20، تر عبد العزيز بوباكير، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2015.

53. يحي بوعزيز، ثوارت القرن العشرين ، دار البصائر ن ت ، الجزائر 2009.

54. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

55. يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية ، دار البصائر ت الجزائر 2009 ص 489.عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ج 1، الدار العثمانية ، الجزائر، .

قائمة القواميس والمعاجم :

1. أحمد أبو حاقة، معجم النفائس الوسيط، ط 1، دار النفائس ط.ن.ت، لبنان، 2007.

2. جبران مسعود، الرائد(معجم لغوي عصري)،ط7،دار العلم للملايين، لبنان، 1992.

3. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، (دت).

4. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط 8، مؤسسة الرسالة ط.ن.ت، لبنان، 2005.

5. المكتبة الشرقية، المنجد في اللغة والأعلام، ط41، دار المشرق، لبنان، 2005.

الملتقيات :

1.سرحان حليم ، ريغي حدة ، " تأثير الفكر الثوري للأمير خالد على نشاط مصالي الحاج في كفاحه السياسي ضد الاستعمار 1919.1927"، أعمال الملتقى الوطني حول البعد الثوري في نشاطه الحركة الوطنية الجزائرية 1919 1954 جامعة محمد بوضياف ، المسيلة مارس 2016 .

2. مولود قرين، "الحركة الخالدية بين فلسفة الإصلاح والبعد الثوري الثوري الاستقلالي دراسة تحليلية نقدية في أدبيات الأمير خالد "، أعمال الملتقى الوطني حول البعد الثوري في نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1954، المنعقد بجامعة محمد بوضياف المسيلة، مارس 2016.

3. نفيسة دويدة، "التجنيس والتنصير أية علاقة"، أشغال الملتقى الوطني الثاني حول التنصير في الجزائر الواقع التاريخي وأسباب المجابهة الحضارية، المنعقد بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، الجزائر، 12-13 ماي 2015.

الدوريات :

1. أنيسة وعلي، "شهادة المجاهد سيد علي عبد الحميد من رواد الحركة الوطنية، مجلة أول نوفمبر، العدد 183، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، 2017.

2. طيب العقبي ، كلمتي الصريحة في التجنيس و المتجنسين ، البصائر العدد 77، 1937.

3. محمد السعيد قاصري، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية بين التطرف و الاعتدال شريف بن حليبس أنموذجا (1891-1959) ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،جامعة محمد بوضياف, العدد 13، ديسمبر 2017.

4. مسلم جزائري، "المشكل الأعظم الجنس والجنسية والتجنس الحقوق السياسية والذاتية الإسلامية النظر في مشروع فيوليت من ناحيته الدينية فقط"، البصائر، العدد 22، 1936.

قائمة الرسائل الجامعية :

1.إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

2. عايدة حباطي، التجنس وموقف الجزائريين منه (1919-1939)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2003-2004.

3. عائشة بن زيدون، أمينة زاوي، مشاريع التجنيس وموقف الجزائريين منها (1865-1947)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية.

4. عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1914) دراسة في أساليب السياسة الإدارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

5. محمد بن شوش، التعليم في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830-1870) رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

الملاحق

الملحق رقم 01: القانون المشيخي حول حالة الأشخاص بالجزائر بتاريخ 14 جويلية 1865[1] (séntatus – consulte)[2].

نابليون باسم الله والإرادة الوطنية، إمبراطور الفرنسيين يصدر ويصادق على ما يلي:

– **المادة الأولى** : إن الأهالي المسلمين فرنسيين ويبقى يحتكم ويحكم عليه بالشريعة الإسلامية، ويمكنه العمل في القوات البرية والبحرية في الجيش الفرنسي ويمكن أن يستدعى للعمل في وظائف مدنية بالجزائر، ويمكنه بطلب منه ان يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، وفي هذه الحالة فإنه يحتكم ويحكم عليه بالقوانين المدنية و السياسية لفرنسا.

– **المادة الثانية:** إن الأهالي الإسرائيليين فرنسيين ويبقى يحتكم ويحكم عليه بالقوانين اليهودية (التوراة، التلمود) ويمكنه العمل في القوات البرية والبحرية بالجيش الفرنسي ويمكن أن يستدعي للعمل في وظائف مدنية بالجزائر، ويمكنه بطلب منه ان يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، وبهذه الحالة فإنه يحتكم ويحكم عليه بالقوانين المدنية والسياسية لفرنسا.

المادة الثالثة: إن الأجنبي المقيم منذ ثلاثة سنوات بالجزائر يمكنه أن يتمتع بكل حقوق المواطن الفرنسي.

المادة الرابعة: أن صفة المواطنة الفرنسية لا يمكن الحصول عليها بمقتضى المواد الأولى والثانية والثالثة لهذا القانون المستبقي إلا بعد سن 21 عاما تامة وبعد المصادقة عليها بمرسوم امبراطوري يعلن عنه في مجلس الدولة. [3]

المادة الخامسة: أن قانون الإدارة العمومية سيفصل في:

أولا: شروط الانضمام و الوظائف و أجرة أهالي المسلمين و الأهالي الإسرائيليين في الجيوش البرية والبحرية.

1- عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحررية، ج1، المرجع السابق، ص147.

2 - j.e sartor, de la naturalization en algerie (senatuse consulte du juillet 1865, mussulmean.israélites,européen, paris, rue des grés 16, 1865- p6.

3- عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص147.

ثانيا: الوظائف و الأعمال المدنية التي يمكن للأهالي تعيينهم فيها بالجزائر.

ثالثا: الأشكال الإجرائية لمعالجة الطلبات بموجب المواد الأولى و الثانية والثالثة لهذا القانون المشيخي[1].

تداول وصوت عليه في جلسة بقصر مجلس الشيوخ يوم 5 جويلية 1865.

توقيعات الرئيس والأمناء و الامبراطور نابليون و الوزير المفوض من لدنه قصر لاتويلريه 14 جويلية 1865[2].

1- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص147 -148.

2- عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص148.

الملحق رقم 02 : قانون 1919 الخاص بالتجنيس

الباب الأول:

الفصل الأول: الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسية التامة عملا بأحكام مجلس الشيوخ (السيناة) الصادر يوم 14 جويلية 1865 وبمقتضى القانون الحالي.

الفصل الثاني: كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة إذا توفرت فيه الشروط الآتي بيانها:

أولا: أن يكون مستكملا من العمر 25 سنة.

ثانيا: أن يكون متزوجا بامرأة واحدة أو عازبا.

ثالثا: أن لا يكون محكوما عليه لارتكابه جناية أو جنحة بحكم تسقط من اجله الحقوق السياسية وأن لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضدا العالمية الفرنسية أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة او على دسائس من شأنها الإخلال بالأمن العام.

رابعا: ان تكون مدة سكناه سنتين على التوالي من بلدة واحدة من فرنسا أو بر الجزائر أو في دائرة تصريحية مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسية أو وطن داخل تحت حماية فرنسا، وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية الآتي ذكرها:

1)ان تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية أو البحرية وسار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطى له في ذلك من لدن الحكم العسكري.
2)أن يكون له معرفة باللغة الفرنسية قراءة وكتابة.

3)أن يكون مالكا أو مك تري بالعقار في البادية أو في المدينة أو يكون مفيدا مئة سنة بالأقل إما في جريدة " الباتينتا" وإما في جريدة التي تكون عوضها وذلك في بلدة واحدة لقيامه فيها بحرفة استقرار[1].

4)أن يكون صاحب وظيفة عمومية او معاش ناله بتقاعده من خدمة دولية .

5)او انتخب فيما مضى عضوا عموميا في احد المجالس الانتخابية.

6)أن يكون صاحب وسام فرنسي أو امتياز تشريعي أنعمت به عليه الحكومة الفرنسية .

7)أن يكون أبوه تجنس بالجنسية الفرنسية وقت أن كان عمره هو نعني بالابن الطالب للجنسية بلغ إحدى وعشرين سنة.

وللمرأة الوطنية المسلمة زوجة الوطني المسلم الذي تجنس بالجنسية الفرنسية بعد تزوجه بها أن تطلب إتباع زوجها في حالتها الجديدة يعني الجنسية الفرنسية.

الفصل الثالث: الوطني الجزائري المسلم الذي يريد التجنس بالجنسية الفرنسية التامة طبقا هذا القانون يجب عليه إلى قاضي الصلح، (الجوج دبي) أو إلى الحاكم القائم مقامه طلبا في نسختين وبضيف إليه الأوراق الأتي بيانها:

أولا: عقد ازدياد إن كان وإلا برسم لفيف لشهادة أربعة من الناس يحرره قاضي الصلح (جورج دبي) أو قاضي المحكمة الإسلامية في بلدة سكنى صاحب الطلب.

ثانيا: الأوراق الدالة على أن الشروط المذكورة في الفصل الثاني أعلاه متوفرة فيه.

ثالثا: تلخص سيرته الشرعية (كازي جود بيستير) .

رابعا: عقود ازديا د أولاده القاصرين أو رسوم لفيف تقوم مقامها وكاتب محكمة قاضي الصلح

(القريفيي) يسلم له نعني بالطالب توصيل طلبه ويرسل نسخة تأخر إلى الولي العام على البر الجزائري.

الفصل الرابع: في ظرف الشهر التابع لتسجيل الطلب لدى كاتب محكمة الصلح (الغريفيي) يستدعي قاضي الصلح (الجوج دبي) طالب التجنس ويراجع أمره أهو

1- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص91-92.

متصف بالشروط اللازمة أم لا، ثم يخبره بحاصل نظره كما يخبر به شيخ بلدته (المير) الساكن فيها أو متصرفها (المينيستراتور) ووكيل الدولة والوالي العام وهؤلاء يخبرون الوالي العام وقاضي الصلح، (الجوج دبي) في أجل 15 يوما بوصول ذلك الحاصل إليه وبالملاحظات التي يرونها صالحة ثم ترسل المضبطة (دوسي) بتمامها من دون تأخير إلى كاتب المحكمة الأهلية (غريفيي) (دوتر يوبينال سيفيل) في الدائرة ويخبر بها وكيل الدولة والوالي العام.

الفصل الخامس: إن كان محل سكنى طالب التجنس في فرنسا أو في مستعمرة من المستعمرات الفرنسية أو في وطن داخل حماية فرنسا يجب عليه أن يوجه طلبه إلى قاضي محكمة الصلح (الجوج دبي) التابعة لها بلديته الأصلية، أو إلى الحاكم القائم مقامه[1] فيها ولقاضي الصلح، المذكور أو عوضه أن يتولى في هذا الشأن مخابرة أي قاضي للصلح مثله أو الحاكم الفرنسي الذي يقوم مقامه كما يجري على يده ضوابط النظر في التجنس.

الفصل السادس: إن مضي شهران من يوم تسجيل الطالب في مكتب المحكمة الأصلية (غريف دو طرابيونال سيفيل) ولم يقع أي اعتراض عليه من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة عملا بالفصل 7 أو 8 من هذا القانون بمحكمة المطلب الأول في انعقادها الأول العلني نصرح بأن الطالب الأول للتجنس قد توفرت فيه الشروط المقررة للقانون بأنه صار مقبولا في الجنسية الفرنسية، ويذكر هذا التصريح في هامش عقد ازدياد وفي هامش عقد زواجه ووان كان الطالب غير مقيد في دفتر المواليد فيذكر التصريح في حاشية رسم اللفيف، المحرر طبق الفصل أعلا هورسم يقوم مقام عقد الازدياد وعقد الزواج يوضع في مكتب (غريف) محكمة مطلب الأول وفي مكتبة مستبدة البلدة (دار المير).

الفصل السابع: إن وقع اعتراض على طلب التجنس من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة، تنظر المحكمة في صحة الاعتراض وتعقد في أجل شهر بقبول الاعتراض أو رفضه وعند رفضه تصرح بأن الطالب مقبول في الجنسية الفرنسية.

1- عبد الحميد زوز، المرجع السابق، ص ص92-93_94.

الفصل الثامن: يجوز للولي العام أن يعترض على تصريح المحكمة، بدعوى أن الطالب للجنسية الفرنسية غير أهل لها ويصير الطالب ملغى ولا يمكن تجديده إلا بعد مضي 5 سنوات.

الفصل التاسع: الاستئناف لدى المحكمة العليا لنق ض الأحكام في الحكم الصادر من المحكمة، المطلب الأول مفتوح سواء لوكيل الدولة أو لطالب الجنسية وبه يتوقف الطلب.

الفصل العاشر: الرسوم الشرفية تعفى من التأشير وتسجل مجانا وملخصات عقود الازدياد والزواج تعطى مجانا إما لطالبها وإما لقاضي الصلح.

الفصل الحادي عشر : نتائج الأحكام الصادرة بمقتضى الفصول 2 و 7 و 1 أعلاه هي النتائج التي علقها قانون مجلس الشيوخ (ال سيناة الواقع في سنة 1865 على الاتصاف بالجنسية الفرنسية)، هذا القانون الذي تفاوض فيه مجلس الشيوخ (السيناة) ومجلس نواب الأمة (ديبوتي) ووافق عليه سينفذ بصفته كونه قانونا من قوانين الدولة ، حرر في باريس يوم 02 فيفري 1919 رئيس الجمهورية (بوان كاري) ووزير الداخلية (جيم جايمي) وبأمره أمضاه – حافظ الطوابع الدولية ووزير العدلية (لوي تايل) [1].

1- عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص ص94-95-96.

الملحق رقم 03 : برنامج بلوم فيولييت

يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاث بالقطر الجزائري، الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية.. التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين دون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية، ماعدا تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال الحقوق السياسية.

أولا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بارحوا الجيش برتبة ضابط.

ثانيا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة (باش شاوش) أو برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية مدة 15 عام وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن السيرة.

ثالثا: الأهالي الجزائريون الفرنسيين الذين فظو خدمتهم العسكرية وحصلوا جميعا على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب.

رابعا: الأهالي الجزائريون الفرنسيين الذين بأيديهم إحدى الشهادات العليا الآتية: شهادة التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، شهادة البروفا العليا والبروفا الثانوية، شهادة الدروس الثانوية، شهادة المدارس، شهادة التخرج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي والفلاحي أو التجاري وكذا الموظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بالمسابقة.

خامسا: الأهالي الجزائريون الفرنسيين المنتخبون بالحجرات التجارية والفلاحية أو المعنيون من طرف مجلس إدارة جبهة اقتصادية ومن طرف الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري.

سادسا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي، وبالمجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون بمهمتهم ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة[1].

سابعا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباش أغوات و الأغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهم مدة لا تقل عن 4 أعوام.

1- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج1، المصدر السابق، ص495-496.

ثامنا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحرزون على الصنف الثاني من وسام (اللجيون دونور) – وسام الشرف– أو الذين أحرزوا على احد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعا: العمال الذين أحرزوا على وسام الشغل، وكتاب نقابات العمال المعنيون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة 10 أعوام [1].

1- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص496-497.

الملحق رقم 03: نص الفتوى: التجنس والتوبة منه

بسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله على محمد وآلة

التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض احكام الشريعة ومن رفض حكما واحد من أحكام الإسلام عد مرتدا من الإسلام بالإجماع، فالمتجنس مرتد بالإجماع، والمتجنس– بحكم القانون الفرنسي– يجري تجنسه على نسله، فيكون قد جنى عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام، وتلك الجناية من شر الظلم وأقبحه، وإثمها متجدد عليه ما بقي له نسل في الدنيا خارجا عن شريعة الإسلام بسبب جنايته.

فإذا أراد المتجنس أن يتوب فلابد لتوبته من إقلاع كما هو الشرط اللازم بالإجماع في كل توبة، وإقلاعه لا يكون إلا برجوعه للشريعة الإسلامية ورفضه لغيرها ولما كان القانون الفرنسي يبقى جاريا عليه رغم ما يقول هو من رجوعه فإقلاعه لا يتحقق عندنا في ظاهر حاله، وهو الذي تجري عليه الأحكام بحسبه – إلا إذا فارق البلاد التي يأخذه فيها ذلك القانون إلى بلاد تجري عليه فيها الشريعة الإسلامية، قد يكون صادقا في ندمه فيما بينه وبين الله، ولكننا نحن في الظاهر الذي أمرنا باعتباره في إجراء الأحكام لا يمكننا أن نصدقه وهو ما يزال ملابسا لما ارتد من اجله من أحكام تلك الجنسية، ولهذا لا تقبل توبته ولا تجري عليه أحكام المسلمين، والذي يقع عليه القضاء بحكم يتحقق انه هو حكم الشريعة الإسلامية، فيسعى في نقضه بحكم من غيرها هو برفضه لذلك الحكم وطلبه لغيره مرتد عن الإسلام، وتوبة هذا بإقلاعه عن طلب الحكم الآخر أو بتنفيذه لحكم الإسلام إن كان غيره قد وقع[1].

وقسمة ماله بين من يشاء بعد موته على غير القسم الإسلامي رافضا للحكم الإسلامي، فهو مرتد عن الإسلام وتوبته بإبطال ذلك ورجوعه إلى حكم الإسلام.

ومن تزوج، بامرأة من جنسية غير إسلامية فقد ورط نسله في الخروج، من حظيرة الشريعة الإسلامية، فإن كان راضيا لهم ذلك ومختارا له على بقائهم في حظيرة الشريعة الإسلامية فهو مرتد عن الإسلام، جان عليهم ظالم لهم، وإن كان غير راض لهم بذلك ولا مختار

1- عبد الحميد زوز، المرجع السابق، ص392-393-394.

لهم ذلك على شريعة الإسلام و إنما غلبته شهوته على ذلك الزواج، فهو آثم بجنايته عليهم وظلمه لهم، لا يخلصه من إثمه العظيم إلا إنقاذهم مما أوقعهم فيه بهجرته بهم (توضيح) .. ما أكثر ما سألنا عن هذه المسالة العظيمة وطلب منا الجواب عنها على صفحات " البصائر" ومنهم حظرت رئيس المتجنسين بتونس الأستاذ التركي وكاتبنا مرتين بكتابين مطولين فأبدينا الواجب الديني بهذه الكتابة، ونحن مع ذلك نحترم كل ذي رأي في رأيه وكل ذي جنس في جنسه ونقدر لكل ذي قيمة قيمته ونعلم أن في أبناء الجزائر ممن رفضوا جنسيتها ولم يقصروا في خدمتها نادمين على ما فرطوا ، وما كنا لهم ناسيين.
والعلم عند الله قاله وكتبه خادم العلم وأهله عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين. في قسنطينة بتاريخ 10 جمادى 2، 1356[1].

1- عبد الحميد زوز، المرجع السابق، ص 394-395.

الملحق رقم 05: عريضة ضد التجنيس

رسالة- لائحة من قسنطينة في 10 جويلية 1887 الأعضاء مجلس الشيوخ و النواب، تم توقيعها من قبل 1700 من الأعيان والمنتخبين المسلمين الذين رفضوا اقتراح (ميشلان وغولي) الذين اقترحا إدماج المسلمين بصفة شاملة في الأمة الفرنسية بواسطة التجنيس، هذا الاقتراح لا يليق بنا للأسباب التالية:

وجهة النظر الأولى:

يكون للدخول في الجنسية الفرنسية نتائج ، بالنسبة لنا وهي الالغاء الكامل لقانونا وشريعتنا سواء في مستوى المسائل المادية (المنقولة والممتلكات) أو في مسألة قانون الاحوال الشخصية، والكل يعلم عندنا ان الشريعة هي اساس الدين وانه لا يسمح لنا بان نبتعد عن الطريق المستقيم، فإذا اخضعتمونا بصفة شاملة وبدون استثناء إلى التجنيس الفرنسي، فإنكم بالتالي تحملوننا على التخلي عن عاداتنا وتدخل علينا اضطرابات في سلوكنا لان القوانين الفرنسية تتضمن ترتيبات يكون تطبيقها متنافيا بصفة مباشرة مع سلوكياتنا وحتى مع كنة معتقدات المسلمين .

وجهة النظر الثانية:

قد تكون الحقوق الممنوحة للمسلمين ذات وجهين مختلفين :

1/ الدخول في الوظائف و المناصب المختلفة

2/ المساواة المطلقة مع الفرنسيين في مجال الحقوق السياسية وأمام القوانين الانتخابية، بيد انه لا مراء في ذلك إذا أراد المسلمون أن يتم تعيينهم في المناصب يجب عليهم أن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة من كفاءة وأهلية، وان يتحصلوا قبل كل شيء على المراتب الجامعية الفرنسية.

وبالضبط فإن ما يميزهم هو عدم الاستطاعة وغياب الكفاءات الخاصة...ونحن متيقنون ان الحكومة الفرنسية باعتبارها روح العدالة المبنية على مبادئ الحرية، لن ترفض على رعاياها إجراءات خطيرا مثل هذا دون ان يسبق طلب معبر عنه من طرف السكان و خاصة أن الأبواب مزال مفتوحة حسب القوانين المعمول بها لمن يريد الاستفادة من التجنيس وذلك بناءا على إرادته الحرة[1].

1- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المصدر السابق، ص ص 240-241-242.